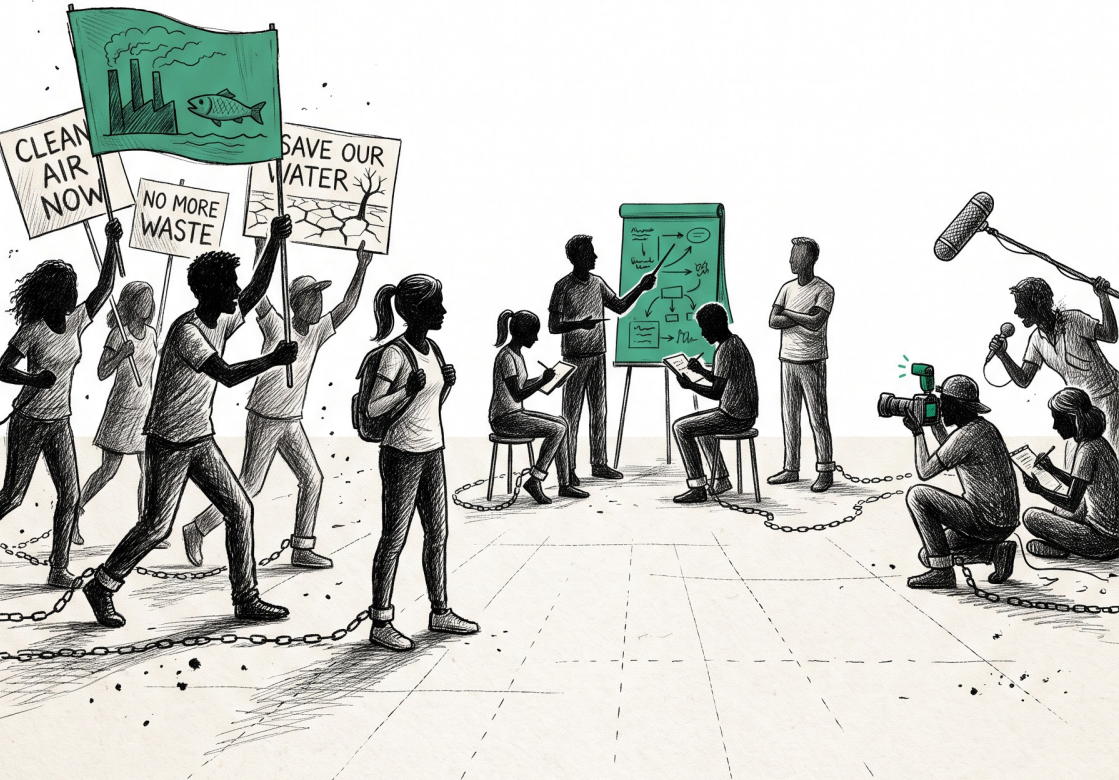




# تحوّلات العمل الجمعيّاتي في تونس

قبل وبعد 25 جويلية 2021

قراءة تحليلية في مناخ العمل المدني،  
أنماط الضغط، وكلفة التكيّف







# تحوّلات العمل الجمعيةاتي في تونس قبل وبعد 25 جويلية 2021

قراءة تحليلية في مناخ العمل المدني، أنماط  
الضغط، وكلفة التكيّف

جوان 2026

إشراف وصياغة: محمد الضاوي

# صفحة افتتاحية بصرية

ملخص بصري للمؤشرات الرئيسية داخل قاعدة الدراسة

المؤشر 2



83%

مناخ مقيد أو عدائي

المؤشر 1



1000

إجمالي الإجابات

المؤشر 5



67.2%

يواصلون العمل

المؤشر 4



72.5%

أثر على التمويل

المؤشر 6



45.8%

يفكرون في الخارج

المؤشر 3



70.8%

تشهير مباشر

الخلاصة:

الدراسة لا تثبت كل حالة قانونيًا؛ بل تشرح كيف يتحول الضغط إلى كلفة يومية على العمل الجماعي.



إجمالي الإجابات داخل قاعدة الدراسة

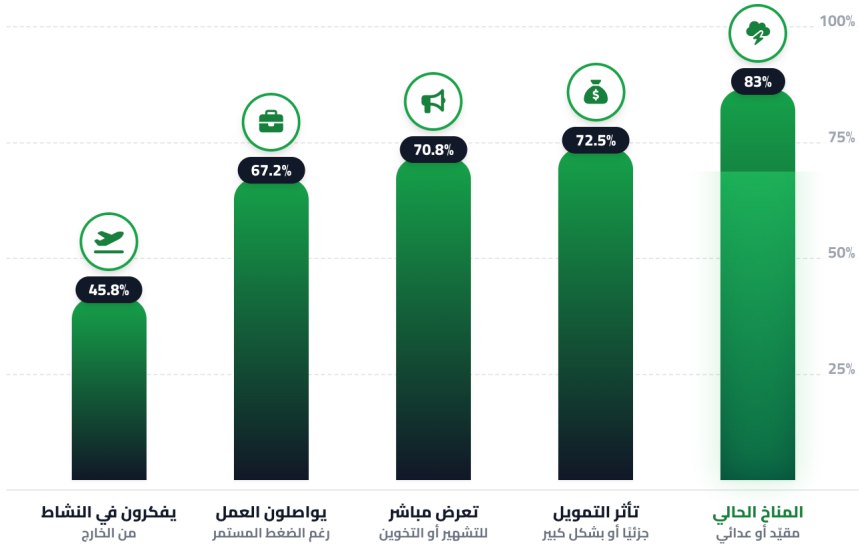
مشارك ومشاركة

1,000



النسب المئوية الفصيلية (%)

## معدلات المؤشرات العامة ورؤية المناخ العام



”

### الخلاصة:

الدراسة لا تثبت كل حالة قانونيًا؛ بل تشرح كيف يتحول الضغط إلى كلفة يومية على العمل الجماعي.

# الإطار العام

في ظل سياق سياسي معقد، اتسم بالتضييقات والملاحظات القضائية التي طالت جميع مكونات الفضاء المدني والسياسي، ارتأت جمعية المساءلة الاجتماعية أن جوهر عملها وخيار تواجدها اليوم صلب الفضاء العام يقتضي منها أن تنخرط في رصد وتحليل التحولات العميقة التي مست جوهر العمل الجمعياتي منذ 25 جويلية 2021.

إن الانخراط في هذا الجهد البحثي اليوم لم يكن مجرد خيار أكاديمي، بل هو استجابة لضرورة فهم «تكلفة التكيف مع الوضع الراهن» التي باتت تدفعها الأجسام الوسيطة في ظل مناخ يصفه 83% من الفاعلين صلبه بأنه تحول إلى فضاء مقاومة نظرا لما يتعرض له هؤلاء يوميا من حملات تشويه وتخوين إلى جانب الملاحظات القضائية.

انطلاقاً مما تقدم، تكونت لدينا قناعة راسخة بأن السؤال المركزي اليوم لم يعد يقتصر على مجرد استمرار عمل الجمعيات من عدمه وبقائها بل بات سؤالاً وجودياً حول «شكل» هذا البقاء، بأي ثمن؟ وفي ظل أي نوع من الضغوط؟ فنحن اليوم إزاء معادلة يفرض فيها «الاستمرار المقيّد»، حيث تواصل الجمعيات نشاطها لكن بحذر شديد تحت ضغط مخاوف المحاكمات وأخبار بطاقات الإيداع التي تحولت إلى قوت يومي.

وأمام هذا الواقع، لم نختَر في جمعية المساءلة الاجتماعية دراسة هذه الظاهرة باعتماد مقاربة تقنية جافة، بل سعينا إلى كسر الحاجز المنهجي عبر الجمع بين دقة الأرقام (من خلال قاعدة بيانات ضمت 1000 إجابة) والمعطى الإنساني وراء الشهادات الميدانية المستقاة من جلسات الاستماع.. سعينا إلى إجراء مقابلات مع من هم في خط المواجهة الأول: من الجمعيات

المحلية والجهوية التي وجدت نفسها في صراع يومي مع «التضييق الإداري المقنع»، وصولاً إلى الناشطين والناشطات الذين يواجهون حملات التشهير والتخوين بتطويع صفحات مأجورة وهذا ما طال 70.8% من المستجوبين.

وفي السياق ذاته، فتحنا هذا الفضاء أمام الناشطين الشباب والأجسام الوسيطة كالاتحاد العام لطلبة تونس، معبرين عن تضامننا المطلق مع كل مكون مقاوم في ظل ما آلت إليه الأوضاع، إضافة إلى إيماننا بأن حماية الفضاء المدني والسياسي اليوم لا يمكن أن تكون بمعزل عن حماية الفضاءات التي تنتج الوعي الطلابي التي لطالما مثل محركاً هام في تاريخ الصراعات السياسية في السياق التونسي.

لذلك فنحن نؤمن بأن التطرق إلى مسألة دراسة التضيقات التي طالت الفضاء المدني اليوم يندرج صلب جوهر عملنا كجمعية وطنية تعمل على ترسيخ مبدأ المساءلة الاجتماعية في أعماق معانيها لما يعكسه من ضمان لحق المواطنين في توفر أجسام وسيطة تتصدى لانحرافات السلطة وتنتقد سياساتها العمومية مما يضمن بدوره تمتع المواطنين بجملة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه، فإن هذا العمل يسعى إلى بناء قراءة شاملة وجريئة تراوح بين المقاربة القانونية والواقع الميداني، وبين طموح الاستمرارية وتكلفة التكيف مع الوضع الراهن، كما أنها دعوة متجددة لإعادة الاعتبار لدور الجمعيات كمكون معزز لمبدأ مساءلة الدولة وجميع أجهزتها في إطار سعي دائم إلى إرساء دولة القانون.

أسامة الرياحي

رئيس جمعية المساءلة الاجتماعية

# فهرس موضوعات الدراسة

قبل وبعد 25 جويلية 2021 | إشراف وصياغة: محمد الضاوي

|     |                                       |
|-----|---------------------------------------|
| 10  | 1. تمهيد                              |
| 12  | 2. الملخص التنفيذي والأطروحة المركزية |
| 15  | 3. الإطار المنهجي وحدود القراءة       |
| 20  | 4. خصائص العينة ورصد النشاط           |
| 28  | 5. سلسلة الأثر: خلفه الضغط            |
| 34  | 6. التحول في مناخ العمل المدني        |
| 39  | 7. التشهير والتخوين العام             |
| 48  | 8. الرقابة الذاتية وتغير الخطاب       |
| 55  | 9. أثر المناخ على الموارد             |
| 68  | 10. الملفات الحساسة والتكيف           |
| 74  | 11. الاستمرار والانسحاب للعمل         |
| 81  | 12. فروقات المجال والمؤسسة            |
| 96  | 13. الاحتياجات ذات الأولوية           |
| 103 | 14. علاقة السلطات والفضاء العام       |
| 106 | 15. إدارة الإنهاك والرقابة الذاتية    |
| 109 | 16. إطار قانوني ومنهجي مختصر          |
| 110 | 17. توصيات الدراسة واستراتيجيتها      |
| 114 | 18. خاتمة                             |

# فريق الدراسة والعمل

الإشراف والمنهجية

محمد الضاوي



المهام والمسؤوليات:

الإشراف العام على الدراسة وصياغة التحليل النهائي، بما في ذلك بناء الإطار المنهجي، تحليل المعطيات الكمية، تحرير محاور الدراسة ونتائجها وتوصياتها.

فريق تسيير الجلسات المركزة

الميسرون والميسرات



شيماء صالح

منى نصير

محمد الخلوي

فاطمة عاشور

إيهاب السعيد

المهام والمسؤوليات:

تنظيم وتسيير جلسات الاستماع والنقاش المركزة، مع الحرص على احترام قواعد السرية وحرية المشاركة، وجمع الشهادات النوعية التي استند إليها في إغناء التحليل الكمي للدراسة.



## تمهيد

تنطلق هذه الدراسة من قاعدة بيانات تضم 1000 إجابة لفاعلين وفاعلات في المجال الجمعياتي، مدعّمة بقراءات نوعية مستخلصة من جلسات نقاش واستماع. ولا تتعامل الدراسة مع هذه المعطيات بوصفها ملفًا قانونيًا للحالات الفردية، أو سجلًا رسميًا شاملاً لكل الجمعيات في تونس، بل باعتبارها مادة تحليلية تساعد على فهم التحولات التي عرفها الفضاء المدني في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد 25 جويلية 2021.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها لا تكتفي بسؤال مباشر من قبيل: هل ما زالت الجمعيات تعمل أم لا؟ بل تحاول طرح سؤال أعمق: كيف تعمل الجمعيات اليوم؟ بأي كلفة؟ وبأي هامش من الحرية والثقة والاستقرار؟

فالنتائج تشير إلى أن جزءًا واسعًا من الفاعلين الجمعياتيين لا يصف الوضع الحالي بوصفه توفقًا كاملاً أو غيابًا للعمل المدني، بل بوصفه استمرارًا مشروطًا بالحدز. الجمعيات لا تزال تنفذ

أنشطة، وتصدر مواقف، وتتواصل مع المستفيدين والشركاء، لكنها تفعل ذلك داخل بيئة أكثر تعقيدًا، حيث أصبح التخطيط لأي نشاط يتطلب تقديرًا مسبقًا للمخاطر القانونية، والإعلامية، والمالية، والرمزية.

تبيّن المؤشرات الكبرى أن 83.0% من المستجيبين يعتبرون المناخ الحالي مقيّدًا أو عدائيًا، وأن 70.8% صرّحوا بتعرضهم المباشر، مرة أو أكثر، لحملات تشهير أو تخوين. كما تشير النتائج إلى تأثير التمويل لدى 72.5% من الجمعيات، مقابل 67.2% يواصلون العمل رغم الضغوط، و45.8% يفكرون بدرجات مختلفة في مغادرة تونس أو مواصلة النشاط من الخارج.

لا تقرأ الدراسة هذه الأرقام كمعطيات منفصلة، بل كجزء من منظومة مترابطة. فالمناخ العام يؤثر في الثقة، والتشهير يضعف صورة الجمعية، والرقابة الذاتية تغير اللغة والمواقف، والضغط المالي يحدّ من القدرة على التخطيط. وفي النهاية، تظهر أشكال متعددة من التكيف: استمرار حذر، تخفيف للظهور، انسحاب جزئي، أو تفكير في نقل جزء من النشاط إلى فضاءات خارجية أقل ضغطًا.

## 2. الملخص التنفيذي والأطروحة المركزية

1,000

مشارك ومشاركة

إجمالي الإجابات داخل قاعدة  
الدراسة

العدد الإجمالي للمشاركين المستجوبين



83%

المناخ الحالي مقيد أو عدائي

تقييم بيئة العمل العامة وتحدياتها



72.5%

تأثير التمويل جزئياً أو بشكل كبير

مدى تأثير الضغوطات على الاستدامة المالية



70.8%

تعرض مباشر للتشهير أو التخوين

الحملات الإعلامية والمخاطر المباشرة على الأفراد



67.2%

يواصلون العمل رغم الضغط

معدلات الاستمرارية والصمود في الميدان





45.8%

يفكرون في النشاط من الخارج

خيارات الزواج وتأمين النشاط عبر الحدود



### الخلاصة الختامية:

الدراسة لا تثبت كل حالة قانونيًا؛ بل تشرح كيف يتحول الضغط إلى كلفة يومية على العمل الجماعي.

”

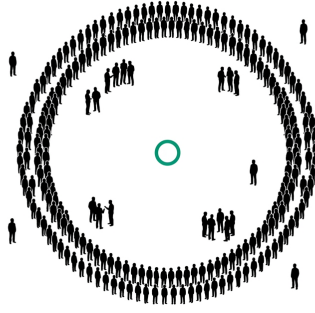
تفترض هذه الدراسة أن المجتمع المدني في تونس لا يعيش حالة اختفاء أو شلل شامل، بل حالة يمكن وصفها بالاستمرار المقيّد. فالجمعيات ما زالت حاضرة في الميدان، لكنها تعمل داخل بيئة تفرض عليها قدرًا متزايدًا من الحذر، وتدفعها في كثير من الأحيان إلى مراجعة خطابها، وتعديل أنشطتها، وإعادة ترتيب علاقتها بالتمويل و الشركاء والمستفيدين.

قبل 25 جويلية 2021، كان جزء كبير من الفاعلين الجمعياتيين يرى أن مناخ العمل المدني مفتوح أو عادي، رغم وجود صعوبات إدارية وتمويلية معروفة. أما اليوم، فتشير المعطيات إلى تحول واضح في إدراك هذا المناخ، حيث أصبح يُنظر إليه باعتباره أكثر تقييدًا وتوجسًا. ولا يقتصر هذا التحول على علاقة الجمعيات بالإدارة، بل يمتد إلى صورة المجتمع المدني في المجال العام، وإلى طريقة تعامل الشركاء والمستفيدين مع الجمعيات.

تتمثل الأطروحة المركزية للدراسة في أن الضغط على المجتمع المدني لا يظهر دائمًا في شكل قرار منع مباشر أو حل قانوني صريح. في حالات كثيرة، يعمل الضغط بطريقة أقل وضوحًا: عبر التشهير، والاشتباه، وتعطيل التمويل، وتردد الشركاء، والخوف

من التأويل السياسي للأنشطة. هذه العناصر مجتمعة تجعل الجمعية تعيد التفكير في لغتها، ودرجة ظهورها، والملفات التي تشتغل عليها، وطريقة تواصلها مع محيطها.

لذلك، لا ينبغي قياس وضع المجتمع المدني بعدد الجمعيات المسجلة أو بعدد الأنشطة المنجزة فقط. المؤشر الأهم هو قدرة هذه الجمعيات على العمل بحرية نسبية، والتعبير عن مواقفها بوضوح، ومساءلة السياسات العامة، والوصول إلى المستفيدين دون خوف أو تشكيك أو تعطيل دائم.

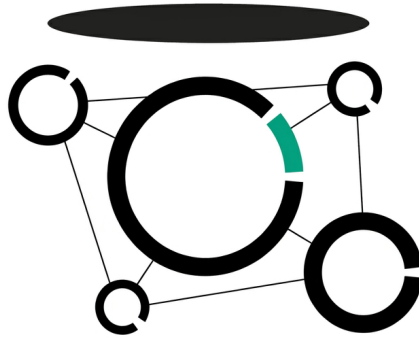


## 3. الإطار المنهجي وحدود القراءة

### كيف نقرا هذه الدراسة؟

هذه الدراسة لا تدّعي تقديم إحصاء رسمي شامل لكل الجمعيات في تونس، ولا تعوض التوثيق القانوني للحالات الفردية. قوتها تكمن في قراءة التكرار والتقاطع بين المؤشرات: المناخ العام، التشهير، الرقابة الذاتية، التمويل، العلاقات، والاستمرار. لذلك تُقرأ النتائج بوصفها مؤشرات خطر واتجاهات داخل العينة، لا بأحكام قانونية نهائية.

تعتمد الدراسة على مقارنة تجمع بين التحليل الكمي والقراءة النوعية. فقد تم تحليل 1000 إجابة صادرة عن فاعلين وفاعلات في المجال الجمعياتي، مع الاستفادة من النقاشات و الملاحظات المستخلصة من جلسات استماع و نقاش مركزة. وتركز القراءة على الاتجاهات العامة والأنماط المتكررة داخل العينة، لا على إصدار أحكام قانونية حول كل حالة فردية.



## إضافة منهجية: توسيع مفهوم الأجسام الوسيطة

تسمح الشهادات الأخيرة بتوسيع القراءة النوعية خارج المعنى الضيق للجمعيات، لتشمل أجسامًا وسيطة أخرى مثل الفضاء الطلابي والنقابي الجامعي. ويستند هذا التوسيع إلى أن التحولات التي عرفها المجال المدني بعد 25 جويلية 2021 لم تمس الجمعيات وحدها، بل شملت كل الهياكل القادرة على الوساطة والتمثيل والضغط والمساءلة، بما في ذلك المنظمات الطلابية، النقابات، الشبكات المدنية، والمبادرات الشبابية. لذلك، لا يُقرأ حضور الاتحاد العام لطلبة تونس في هذه الدراسة بوصفه خروجًا عن موضوعها، بل باعتباره مدخلًا لفهم كيف يتوسع مناخ التضييق لي طال الفضاء المدني في معناه الأوسع.

# إضافة نوعية من الجلسة المركزة الجديدة: قواعد الفضاء الآمن والسرية

تم تنظيم الجلسات المركزة وفق قواعد أخلاقية واضحة تقوم على السرية، واحترام حرية المشاركين في الكلام أو الامتناع عن الإجابة، وعدم ذكر أسماء الأشخاص أو الجمعيات في التحليل النهائي. وقد تم تذكير المشاركين بأن الجلسة لا تهدف إلى تقييم الجمعيات أو الأشخاص، بل إلى فهم أثر المناخ العام على العمل اليومي للجمعيات وعلى الفاعلين داخلها. كما أُتيح للمشاركين طلب إيقاف التسجيل أو تجنب ذكر أي معلومة يعتبرونها حساسة. ويعزز هذا الإطار الأخلاقي قيمة المعطيات النوعية، لأنه يسمح بالتعبير عن تجارب الخوف، الحذر، الضغط، والمسؤولية الشخصية داخل فضاء آمن نسبيًا.

من المهم التأكيد أن هذه الدراسة تقيس، بالأساس، إدراك الفاعلين وتجاربهم كما عبّروا عنها. وهي بذلك قادرة على كشف مؤشرات يصعب التقاطها عبر الوثائق الرسمية وحدها، مثل الخوف من النشر، تردد الشركاء، الرقابة الذاتية، أو الشعور بانكماش هامش الحركة. لكنها لا تعوض ملفات القضاء، أو قرارات الإدارة، أو المراسلات البنكية، أو وثائق التبعية القانوني للحالات الفردية.

تأخذ الدراسة أيضًا بعين الاعتبار ما يمكن تسميته بانحياز الجمعيات التي ما زالت قادرة على الإجابة. فالجمعيات التي توقفت كليًا، أو أغلقت مقراتها، أو فقدت مواردها الأساسية، قد تكون أقل حضورًا في العينة. وهذا يعني أن النتائج لا تدعي تقديم صورة نهائية وشاملة لكل الواقع، بل تكشف اتجاهات قوية داخل جزء واسع من الفضاء الجمعياتي النشط أو شبه النشط.

## الجمعيات الصامتة أو المنسحبة

من المهم الانتباه إلى أن جزءًا من الجمعيات الأكثر تضررًا قد لا يظهر بقوة داخل العينة، خاصة الجمعيات التي توقفت كليًا، أو فقدت مقراتها، أو لم تعد قادرة على التواصل العلني. لذلك قد تكون بعض المؤشرات أقل من حجم الضرر الفعلي، لا أكثر منه. وهذه الملاحظة لا تضعف النتائج، بل تساعد على قراءتها بحذر أكبر، باعتبارها مؤشرات داخل عينة نشطية أو شبه نشطية وليست صورة نهائية لكل الحالات.

كما أن بعض الأسئلة كانت متعددة الاختيارات، خاصة تلك المتعلقة بأشكال التشهير، ومصادر الضغط، واستراتيجيات التكيف. لذلك قد تتجاوز بعض النسب 100% عند جمعها، ولا يجب قراءتها كتصويت أحادي، بل كتراكم لتجارب متزامنة قد تعيشها الجمعية الواحدة في الوقت نفسه.

هذا الوضوح المنهجي لا يضعف الدراسة، بل يمنحها صلابة أكبر. فهي لا تقدم نفسها كحقيقة نهائية أو كملف اتهام، بل كقراءة منظمة لمؤشرات متقاطعة تساعد على فهم ما يجري داخل الفضاء المدني، وتفتح الباب أمام دراسات أعمق وتدخلات دعم أكثر دقة.

## ما لا تقوله الدراسة

لا تقول هذه الدراسة إن كل الجمعيات تعرضت لنفس الدرجة من الضغط. ولا تقول إن كل علاقة مع الإدارة علاقة عدائية. ولا تقدم أحكامًا قانونية حول ملفات فردية. ما تقوله الدراسة هو أن هناك نمطًا واسعًا ومتكررًا من الإدراك والتجربة، يكشف ارتفاع كلفة العمل الجمعياتي وتراجع الشعور بالأمان والثقة داخل جزء مهم من الفضاء المدني.

## إضافة نوعية من الجلسات المركزة: الاستمرارية التاريخية من عهد بن علي إلى اليوم

يربط عدد من المشاركين في جلسات الاستماع، من ذوي الخبرة المدنية الطويلة، بين ممارسات المناخ الحالي وآليات كانت سائدة في عهد ما قبل 2011. فأحد الشهادات يصف كيف كان الحصول على ترخيص تأسيس جمعية يستوجب بحثًا أمنيًا لا يتعلق بالشخص نفسه فقط، بل بالانتماء العائلي والسياسي، بما كان يحدد عمليًا من يحق له ممارسة العمل الجمعياتي. وتشير شهادات أخرى إلى صعوبة

الوصول إلى المعلومة العلمية والإدارية قبل إحداث هيئة النفاذ إلى المعلومة، وإلى ربط أي عمل تنموي في الجهات الداخلية، في إطار المخططات القديمة، باحتمال اعتباره معارضة للنظام. هذا الربط التاريخي لا يقصد منه القول إن المرحلتين متطابقتان، بل التأكيد على أن بعض أدوات التضييق الحالية ليست مستحدثة بالكامل، بل تعيد إنتاج آليات أقدم بأشكال متجددة.

## 4. خصائص العينة: من يتحدث في هذه الدراسة؟

بيانات العينة وتوزيع النشاط

### توزيع مجالات العمل والنشاط

الرسم البياني الأول: مجالات العمل الفاعلة في عينة الدراسة

1,000

إجابة معتمدة

قاعدة الحساب الإجمالية  
ملاحظة: حجم العينة الإجمالية المستهدفة  
بالدراسة

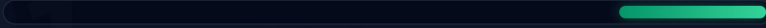




19.4%

## حقوق الإنسان والحريات

العدد المستهدف: 194 جهة فاعلة



15.8%

## التنمية المحلية

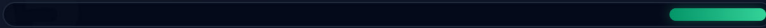
العدد المستهدف: 158 جهة فاعلة



12.8%

## الشباب والمواطنة

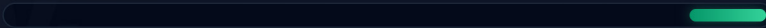
العدد المستهدف: 128 جهة فاعلة



10.1%

## الحكومة ومكافحة الفساد

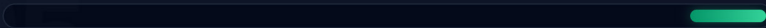
العدد المستهدف: 101 جهة فاعلة



10.0%

## العمل الخيري والاجتماعي

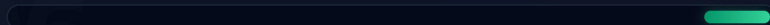
العدد المستهدف: 100 جهة فاعلة



8.7%

## الهجرة واللجوء

العدد المستهدف: 87 جهة فاعلة



8.0%

## النساء والمساواة

العدد المستهدف: 80 جهة فاعلة



7.5%

## البيئة والمناخ

العدد المستهدف: 75 جهة فاعلة



6.0%

## الثقافة والفنون

العدد المستهدف: 60 جهة فاعلة



1.7%

## مجال آخر

العدد المستهدف: 17 جهة فاعلة



\* جميع النسب مستندة بصورة دقيقة إلى قاعدة الحساب البالغة 1,000 إجابة فريدة.

لا تمثل خصائص العينة مجرد معطيات وصفية، بل تساعد على فهم موقع الأصوات التي نتحدث من داخل هذه الدراسة. فالمستجيبون ينتمون إلى مجالات متنوعة، تشمل حقوق الإنسان والحريات، التنمية المحلية، الشباب والمواطنة، الحوكمة ومكافحة الفساد، العمل الخيري والاجتماعي، الهجرة واللجوء، قضايا النساء والمساواة، البيئة، والثقافة.

هذا التنوع مهم، لأنه يمنع اختزال الدراسة في زاوية حقوقية ضيقة أو في تجربة عدد محدود من الجمعيات المركزية. فالعينة تضم مجالات رقابية وخدمائية وتنموية في الوقت نفسه، ما يسمح بقراءة الضغط على المجتمع المدني باعتباره ظاهرة تمس مستويات مختلفة من النسيج الجمعياتي، وإن كانت تختلف في شدتها وشكلها من مجال إلى آخر.

الاستنتاج الأساسي هنا أن نتائج الدراسة لا تأتي من كتلة واحدة متجانسة، بل من فضاء جمعياتي متنوع. وهذا التنوع يعطي المؤشرات قيمة تفسيرية أكبر، لأنه يكشف أن التحولات لا تخص مجالاً واحداً فقط، بل تمتد إلى مجالات متعددة من العمل المدني.

نطاق التغطية الجغرافية

## توزيع نطاق عمل الجمعيات

الرسم البياني الثاني: الحدود الجغرافية لنشاط الجمعيات المشمولة

1,000

إجابة كاملة

### قاعدة الحساب والتحليل

ملاحظة: إجمالي عدد الإجابات المعتمدة في الرسم البياني الثاني



32.5%

محلي



عدد الجمعيات الناشطة محلياً: 325 جمعية

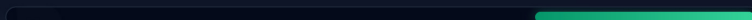


29.5%

جهوي



عدد الجمعيات الناشطة جهوياً: 295 جمعية



27.9%

وطني



عدد الجمعيات الناشطة وطنياً: 279 جمعية

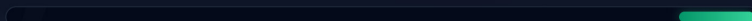


10.1%

وطني ودولي



جمعيات تجمع بين النشاط الوطني والدولي: 101 جمعية



\* جميع النسب مستندة بصورة دقيقة إلى قاعدة الحساب البالغة 1,000 إجابة فريدة.

# توزيع حجم الجمعيات المشمولة

الرسم البياني الثالث: حجم الجمعية (بناءً على عدد الأعضاء أو العاملين النشطين)

1,000

إجابة كاملة

## قاعدة الحساب والتحليل

ملاحظة: إجمالي عدد الإجابات المعتمدة في الرسم البياني الثالث



### صغيرة

أقل من 5 أعضاء أو عاملين نشطين

العدد: 288 جمعية



28.8%

### متوسطة

من 5 إلى 15 عضواً أو عاملاً نشطاً

العدد: 496 جمعية



49.6%

### كبيرة

أكثر من 15 عضواً أو عاملاً نشطاً

العدد: 216 جمعية



21.6%

# توزيع مدة النشاط المدني للناشطين

الرسم البياني الرابع: تصنيف الفاعلين حسب سنوات ومراحل الخدمة والنشاط

1,000

إجابة كاملة

## قاعدة الحساب المعتمدة

ملاحظة: إجمالي عدد الإجابات المعتمدة في الرسم البياني الرابع



من سنة إلى 3 سنوات

بناء وتأسيس الخبرة المدنية  
العدد: 190 مستجيب



19.0%

أقل من سنة

ناشطون جدد في الميدان المدني  
العدد: 95 مستجيب



9.5%

أكثر من 7 سنوات

المخضرمون ورواد العمل الجمعياتي  
العدد: 327 مستجيب



32.7%

من 4 إلى 7 سنوات

استقرار ونضج الممارسة المدنية  
العدد: 341 مستجيب



34.1%

تظهر النتائج أن الجمعيات المحلية والجهوية حاضرة بقوة داخل العينة. وهذه نقطة أساسية، لأن الضغط الذي تعيشه هذه الجمعيات لا يكون دائمًا سياسيًا مباشرًا أو إعلاميًا واسعًا، بل قد يكون يوميًا وميدانيًا: صعوبة في الحصول على تراخيص، تردد من الشركاء المحليين، خوف من المستفيدين، أو ضغط اجتماعي في محيط ضيق يسهل فيه التشهير والعزل.

كما تشير الخبرة المدنية للمستجيبين إلى أن جزءًا مهمًا منهم يمتلك ذاكرة مقارنة بين ما قبل 25 جويلية وما بعدها. وهذا يعطي قيمة خاصة للإجابات، لأنها لا تصف لحظة معزولة، بل تقارن بين مرحلتين مختلفتين من حيث المناخ العام، العلاقة مع السلطة، صورة الجمعيات، وشروط العمل الميداني.

الخلاصة أن العينة لا تتحدث باسم كل المجتمع المدني التونسي، لكنها تقدم مؤشرات ذات دلالة قوية حول ما يعيشه جزء واسع ومتنوع من الفاعلين الجمعياتيين. ومن هنا تأتي أهمية التعامل مع النتائج باعتبارها علامات إنذار وتحليل، لا باعتبارها إحصاءً رسميًا نهائيًا.

# 5. سلسلة الأثر: كيف يتحول الضغط إلى كلفة مؤسسية؟

دراسة الأثر والبيئة التنظيمية

## سلسلة الأثر

من المناخ العام إلى كلفة العمل الجمعياتي

### مناخ عام مقيد أو عدائي

ترتفع كلفة المبادرة والظهور العلني، وتبدأ الجمعيات في حساب المخاطر قبل كل نشاط أو تصريح.



1



### تشهير ونزع شرعية

تتحول الجمعية إلى موضوع اتهام دائم بدل التركيز على قضاياها ومجتمعها المحلي.



2





### رقابة ذاتية وتعديل الخطاب

تُخفّف اللغة وتتجنب بعض الملفات، وقد تتحول الرقابة الذاتية إلى ثقافة داخلية.



3



### تراجع الثقة والتمويل

يتردد الشركاء والمستفيدون والمانحون، فتظهر صعوبات في الموارد والعلاقات والاستمرارية.



4



### تخفيف النشاط والظهور

تستمر بعض الأنشطة، لكنها تصبح أقل حساسية وأقل قدرة على المساءلة والتأثير العام.



5



### صمود هش أو نشاط من الخارج

لا يكون الخطر في التوقف فقط، بل في فقدان الأثر أو إرهاق الكوادر أو انتقال الطاقة المدنية إلى الخارج.



6

الخلاصة :

الضغط يبدأ من الخطاب والصورة ثم يتحول إلى كلفة مالية وتنظيمية ونفسية.

”

الرسم البياني الخامس: التحليل النوعي

## سلسلة الأثر النوعي

### من المناخ العام إلى كلفة العمل الجمعيّاتي

طبيعة البيانات التحليلية

ملاحظة: جدول تفسيري نوعي لا يعتمد على عدّ رقمي مباشر للأراء.



الحلقة الأولى

مناخ عام مقيّد



01

الأثر المؤسسي:

تراجع المبادرة وارتفاع كلفة القرار.

المعنى العملي:

خوف وحذر وتأويل سياسي محتمل للأنشطة.





الحلقة الثانية

## تشهير وتخوين



02

الأثر المؤسسي:

إضعاف الثقة ودفع الجمعية إلى الدفاع عن نفسها.

المعنى العملي:

اتهامات بالتمويل الأجنبي وخدمة الخارج وضرب السيادة.



الحلقة الثالثة

## رقابة ذاتية



03

الأثر المؤسسي:

تراجع وضوح الخطاب وضعف وظيفة المساءلة.

المعنى العملي:

تخفيف اللغة وتجنب الملفات الحساسة.



الحلقة الرابعة

## ضغط مالي وعلاقاتي



04

الأثر المؤسسي:

ضعف التخطيط وتقلص القدرة التشغيلية.

المعنى العملي:

صعوبة التمويل وتردد الشركاء والمستفيدين.





#### 📌 الأثر المؤسسي:

انخفاض الأثر المدني رغم استمرار الوجود القانوني.

#### 📌 المعنى العملي:

نشاط أقل جرأة وظهور أخف.

تبيّن الدراسة أن الضغط على الجمعيات لا يظهر في نقطة واحدة، ولا يعمل دائمًا بطريقة مباشرة. في كثير من الحالات، يتراكم الضغط عبر سلسلة من الآثار المتداخلة تبدأ بالمناخ العام وتنتهي بتراجع القدرة المؤسسية للجمعية.

في البداية، يخلق المناخ العام شعورًا بالحذر. ثم يأتي التشهير أو التخوين ليضعف ثقة الجمهور والشركاء في الجمعية. بعد ذلك، تنتقل آثار الضغط إلى داخل المنظمة نفسها، حيث تبدأ الرقابة الذاتية في الظهور: مراجعة مفرطة للبيانات، تخفيف للغة، تجنب ذكر أسماء المؤسسات، أو الامتناع عن الخوض في ملفات حساسة. ومع الوقت، ينعكس ذلك على التمويل والعلاقات والأنشطة، فتراجع القدرة على التخطيط، ويزداد إنهاك الفرق، وتصبح الجمعية أقل جرأة في أداء دورها.

هذا المسار لا يعني أن كل الجمعيات تمر بالتجربة نفسها أو بالدرجة نفسها. لكنه يوضح أن المشكلة لا تكمن فقط في وجود قرار إداري أو قضائي ضد جمعية بعينها. أحيانًا يكون الأثر الأعظم في البيئة المحيطة التي تجعل الجمعية تغير نفسها بنفسها حفاظًا على السلامة والاستمرار.

من هنا تأتي فكرة الاستمرار المقيّد. فبعض الجمعيات تواصل العمل فعليًا، لكنها تفعل ذلك بطاقة أقل، وظهور أخف، وخطاب أكثر عمومية، وقدرة أضعف على المساءلة. لذلك، لا يكفي القول

إن الجمعية ما زالت موجودة. السؤال الأهم هو: هل ما زالت قادرة على أداء وظيفتها المدنية؟ هل ما زالت قادرة على طرح القضايا الحساسة؟ وهل لا تزال تحظى بثقة المستفيدين والشركاء؟

بهذا المعنى، يتحول الضغط من مسألة سياسية أو إعلامية إلى كلفة مؤسسية يومية: كلفة في الوقت، في التمويل، في الثقة، في الصحة التنظيمية للفرق، وفي جودة النشاط نفسه.

# 6. التحول في مناخ العمل الجمعياتي قبل وبعد 25 جويلية

الرسم البياني السادس: تقييم المناخ العام

## تقييم المناخ العام للعمل الجمعياتي مقارنة شاملة للبيئة المدنية (قبل وبعد 25 جويلية 2021)

638

مستجيبا كانوا ناشطين قبل 25 جويلية

### عينة الدراسة المستهدفة

ملاحظة: قاعدة الحساب تشمل الناشطين الفعليين قبل تاريخ الإجراءات الاستثنائية.



### مفتوح نسبيا



الانخفاض حاد (-32.7%)

مرونة عالية مع بعض الإجراءات الروتينية

بعد 25 جويلية

4.4%

العدد: 28 مستجيبا

قبل 25 جويلية

37.1%

العدد: 237 مستجيبا

### مفتوح جدًا



الانخفاض حاد (-16.5%)

حرية تامة غير مشروطة للنشطة والظهور

بعد 25 جويلية

1.1%

العدد: 7 مستجيبين

قبل 25 جويلية

17.6%

العدد: 112 مستجيبا

### مقيّد



ارتفاع قياسي (+39.6%)

تضييق وصعوبة في المعاملات والحصول على الموافقات

بعد 25 جويلية

50.9%

العدد: 325 مستجيبا

قبل 25 جويلية

11.3%

العدد: 72 مستجيبا

### عادي



الانخفاض (-22.9%)

مستوى اعتيادي دون تضييق استثنائي أو تسهيل

بعد 25 جويلية

7.4%

العدد: 47 مستجيبا

قبل 25 جويلية

31.3%

العدد: 200 مستجيب



**تحليل التحول البيئي:**  
توضح الأرقام تحولاً راديكالياً في تقييم المناخ العام؛ حيث تهاوت مؤشرات الانفتاح بشكل حاد مقابل صعود هائل وخطي لمؤشرات التقييد والعداء للنشاط الجمعياتي بعد تاريخ 25 جوبلية 2021.

يمثل تقييم المناخ العام أحد أهم مداخل هذه الدراسة، لأنه يسمح بفهم التحول في شروط العمل كما يدركها الفاعلون الجمعياتيون أنفسهم. لا يتعلق الأمر هنا بانطباع عابر، بل بمقارنة بين مرحلتين: مرحلة كان فيها جزء كبير من الجمعيات يرى أن الفضاء المدني مفتوح أو مقبول، ومرحلة أصبح فيها الشعور بالتقييد والحذر أكثر حضوراً.

## إضافة نوعية من الجلسة المركزة الجديدة: المناخ

### الحالي كما وصفه المشاركون

في إحدى الجلسات المركزة، طُلب من المشاركين وصف المناخ الحالي للعمل الجمعياتي في كلمة واحدة. جاءت الإجابات مكثفة ودالة: "متدهور"، "غير آمن"، "مرهق"، "صعب"، و"راكد". لا تمثل هذه

الكلمات مجرد انطباعات نفسية، بل تختصر تجربة يومية يعيشها الفاعلون داخل الجمعيات: الخوف من الخطأ، ثقل المسؤولية، تراجع التمويل، صعوبة النقد، وتردد المواطنين والشركاء في الارتباط العلني بالعمل الجمعياتي. وتساعد هذه اللغة النوعية على فهم معنى رقم 83% الذي يصف المناخ الحالي بأنه مقيّد أو عدائي، إذ يصبح التقييد هنا شعورًا عمليًا مستمرًا لا مجرد موقف سياسي عام.

## شهادة محررة من الجلسات النوعية

«عندما نُسأل عن المناخ الحالي، لا نجد كلمة واحدة كافية. هو متدهور، غير آمن، ومرهق. المشكلة ليست في نشاط بعينه فقط، بل في الشعور الدائم بأن أي خطأ صغير قد يتحول إلى عبء كبير على الجمعية.»

الدلالة التحليلية: تعطي هذه الشهادة معنى يوميًا لمؤشر المناخ المقيّد أو العدائي؛ فالتقييد يظهر كإحساس عملي بالهشاشة لا كحكم سياسي مجرد.

تظهر المعطيات تراجعًا واضحًا في توصيف المناخ بوصفه مفتوحًا أو عاديًا، مقابل ارتفاع كبير في توصيفه بوصفه مقيّدًا أو عدائيًا. هذا التحول لا يعني بالضرورة أن كل الجمعيات تعرضت إلى منع مباشر، لكنه يعني أن شروط المبادرة تغيرت. فالجمعية،



قبل تنفيذ أي نشاط أو نشر أي موقف، أصبحت تطرح أسئلة جديدة: هل يمكن أن يفهم هذا النشاط سياسيًا؟ هل قد يعرّضنا التمويل أو الشراكة إلى التشكيك؟ هل سيؤدي هذا البيان إلى حملة تشهير؟ وهل لدى الفريق القدرة على تحمل الكلفة؟

هنا تكمن أهمية المناخ العام. فهو لا يمنع دائمًا بشكل مباشر، لكنه يدفع إلى تعديل السلوك مسبقًا. وقد يكون هذا الأثر أكثر عمقًا من المنع الصريح، لأنه يجعل الحذر جزءًا من القرار الداخلي للجمعية. ومع الوقت، قد يتحول هذا الحذر من رد فعل ظرفي إلى قاعدة عمل دائمة.

الرسم البياني السابع: تقييم الخطاب والسمعة

## العلاقة البيئية والصورة العامة

### مؤشرات الخطاب الرسمي، وتوتر العلاقات، وتضرر صورة المجتمع المدني

1,000

إجابة معتمدة كقاعدة أساسية للتحليل

قاعدة حساب المؤشرات

ملاحظة: إجمالي عدد الإجابات التي يستند عليها حساب هذه المؤشرات الثلاثة.



المؤشر الثالث



**صورة الجمعيات  
تضررت جزئيًا أو بشكل  
كبير**

تأثر السمعة والمكانة العامة للمنظمات  
بين الجماهير والمستفيدين.

81.9%

عدد الجهات المتوافقة: 819

المؤشر الثاني



**العلاقة مع الجمعيات  
الناقدة متوترة/  
حذرة/صدامية**

تحديات ومعوقات إجرائية تواجه الجمعيات  
التي تتبنى خطابًا نقديًا.

83.2%

عدد الجهات المتوافقة: 832

المؤشر الأول



**الخطاب الرسمي  
أصبح سلبيًا/متحفظًا/  
عدائيًا**

تراجع لهجة الشركاء الرسميين ونبرة  
تخاطبهم.

88.4%

عدد الجهات المتوافقة: 884

## إضافة نوعية من الجلسات المركزة: الجامعة والطلبة كجزء من ميزان القوى المدني

تكشف الشهادات أن الجامعة، ولا سيما من خلال الاتحاد العام لطلبة تونس، كانت جزءاً من ميزان القوى المدني قبل 25 جويلية 2021. فقد مثل الفضاء الطلابي مجاًلاً للنقاش العام، والدفاع عن الحريات، ومساءلة السياسات العمومية، خاصة في قضايا السكن الجامعي، النقل، المنح، الخدمات، الحريات الأكاديمية، والحق في التنظيم. غير أن التحولات اللاحقة أثرت في هذا الدور عبر تضيق النفاذ إلى المعلومة، تراجع فضاءات النقاش، وارتفاع الكلفة السياسية والنفسية للاحتجاج والتعبير. وبهذا المعنى، يصبح قياس المناخ المدني غير مكتمل إذا اقتصر على الجمعيات وحدها دون قراءة وضع الأجسام الوسيطة التي تنتج الوعي والاحتجاج والمساءلة.

تشير إجابات المستجيبين أيضاً إلى أن صورة الجمعيات في المجال العام تأثرت بشكل واضح. فحين تتكرر خطابات التشكيك في التمويل، والولاء، والشرعية، تجد الجمعية نفسها مضطرة إلى الدفاع عن وجودها قبل الدفاع عن قضيتها. وهذا التحول يستهلك الوقت والطاقة، ويضعف قدرة الجمعيات على التركيز على أدوارها الأصلية في التوعية، والمناصرة، والمساءلة، وخدمة الفئات المستفيدة.

الاستنتاج أن المناخ العام لا يمثل خلفية سياسية فقط، بل عاملاً مباشراً يعيد تشكيل العمل الجمعياتي من الداخل: من اختيار الموضوع، إلى صياغة الخطاب، إلى مستوى الظهور، وصولاً إلى العلاقة مع الشركاء والمستفيدين.

# 7. التشهير والتخوين وإضعاف الشرعية العامة

الرسم البياني الثامن: رصد الانتهاكات والتضييق

## مدى التعرض المباشر للتضييق أو التشهير

معدلات استهداف الجمعيات والناشطين في البيئة الميدانية

1,000

إجابة معتمدة كقاعدة للتحليل الإحصائي

قاعدة حساب المؤشرات

ملاحظة: إجمالي عدد الإجابات التي يستند عليها رصد معدل التعرض.



نعم، مرة أو مرتين

تعرض متقطع أو عابر للتضييق

العدد: 301 جمعية / ناشط



30.1%

نعم، بشكل متكرر

استهداف مستمر وممنهج

العدد: 407 جمعيات / ناشطين



40.7%

لا، مطلقاً

لم يسبق التعرض لأي تضييق أو تهريب

العدد: 62 جمعية / ناشط



6.2%

معرفة غير مباشرة

لم أتعرض شخصياً، لكني أعرف حالات مثبتة

العدد: 206 جمعيات / ناشطين



20.6%

#### الخلاصة الإحصائية للأثر:

تظهر البيانات فداحة الضغوطات على البيئة المدنية؛ حيث يقف 70.8% من المستجيبين بتعرضهم المباشر للتضييق أو التشهير (بين متكرر وعابر)، في حين ترتفع النسبة الإجمالية المتأثرة بالمناخ السلبي إلى 91.4% عند إدراج الفئات التي تملك معرفة غير مباشرة بحالات الاستهداف.

”

تكشف نتائج محور التشهير أن الظاهرة ليست هامشية داخل العينة، ولا تبدو كحوادث معزولة تصيب بعض الجمعيات دون غيرها. نسبة التعرض المباشر، خاصة عندما تكون متكررة، تدفع إلى قراءة التشهير باعتباره جزءًا من البيئة التي تتحرك داخلها الجمعيات، لا مجرد ضوضاء رقمية عابرة.

لا يقتصر أثر التشهير على صورة الجمعية في الفضاء العام. الأثر الأعمق أنه يدفع الجمعية إلى تغيير موقعها: من فاعل يطرح قضايا اجتماعية أو حقوقية أو تنموية، إلى موضوع اتهام مطالب بتبرير نفسه. وعندما تصبح الجمعية مضطرة باستمرار إلى شرح أنها لا تخدم أجندة خارجية، أو أن تمويلها قانوني، أو أن نشاطها لا يهدد السيادة، فإن جزءًا من طاقتها يتحول من إنتاج الأثر إلى الدفاع عن الذات.

## شهادة محررة من الجلسات النوعية

«نحن لا نريد التشهير بأشخاص، بل نقد طريقة عمل مؤسسة أو سياسة عمومية. لكن أحيانًا يتحول النقد المهني إلى مشكلة شخصية مع المسؤول، وكأن الجمعية استهدفته هو لا المنصب أو الإجراء.»

الدلالة التحليلية: تعطي هذه الشهادة معنى يوميًا لمؤشر المناخ المقيّد أو العدائي؛ فالتقييد يظهر كإحساس عملي بالهشاشة لا كحكم سياسي مجرد.

# العبارات والالتهامات الأكثر تداولاً

رصد وتصنيف التهم الموجهة لمكونات المجتمع المدني

1,000

إجابة معتمدة كقاعدة للتحليل الإحصائي

## ملاحظة منهجية هامة

السؤال المعتمد متعدد الاختيارات؛ ولذلك قد يتجاوز مجموع النسب المئوية الكلي حاجز الـ 100%.



### خدمة الخارج العمالة والارتباط بجهات غير وطنية

تكرار الذكر: 458 مرة في العينة



45.8%

### التمويل الأجنبي

الالتهام المالي الأكثر شيوعاً

تكرار الذكر: 518 مرة في العينة



51.8%

### التآمر التنسيق الخفي للإضرار بأمن ومؤسسات الدولة

تكرار الذكر: 399 مرة في العينة



39.9%

### ضرب السيادة الوطنية

استهداف استقلالية القرار الوطني

تكرار الذكر: 433 مرة في العينة



43.3%

## خدمة أجندات سياسية

تأسيس العمل المدني  
وتوجيهه لصالح فئات معينة  
تكرار الذكر: 315 مرة في العينة



31.5%

## نشر الفوضى

بث القلاقل وزعزعة السلم  
المجتمعي  
تكرار الذكر: 331 مرة في العينة



33.1%

## الدفاع عن قضايا غريبة عن المجتمع

ضرب الهوية ومحاولة تشتيت  
القيم التقليدية للمجتمع  
تكرار الذكر: 238 مرة في العينة



23.8%

## الفساد المالي

الالتزام بالاختلاس وغياب  
الشفافية والمساءلة الإدارية  
تكرار الذكر: 244 مرة في العينة



24.4%

استخلاص تحليلي هام:

يتضح من البيانات تسديد تهمني "التمويل الأجنبي" و  
"خدمة الخارج" في الخطاب المتداول للتشهير بالجمعيات؛  
وهي تهوم بتهديف بطبيعتها إلى ضرب عنصر الثقة البيئي  
وعزل الجمعيات والمنظمات عن محيطها وشبكة شركائها  
المحددة بالسيادة الوطنية.

٩٩

# أماكن ظهور حملات التشهير

1,000

إجابة معتمدة كقاعدة للتحليل الإحصائي

## ملاحظة منهجية هامة

السؤال المعتمد متعدد الاختيارات؛  
ولذلك قد يتجاوز مجموع النسب المئوية  
الكلية حاجز الـ 100%.



### حسابات شخصية

مؤثرون وحسابات فردية  
على شبكات التواصل

تكرار الذكر: 589 مرة في العينة



58.9%

### صفحات فيسبوك

أبرز المنصات الموجهة  
لتوجيه الرأي العام

تكرار الذكر: 592 مرة في العينة



59.2%

### إعلام أو صحافة

قنوات مرئية أو مكتوبة  
ومواقع إخبارية

تكرار الذكر: 358 مرة في العينة



35.8%

### تعليقات على المنشورات

استهداف تفاعلي مباشر  
لتقويض المنشورات

تكرار الذكر: 522 مرة في العينة



52.2%

## محيط محلي أو جهوي

ضغوطات ضمن النطاق  
الجغرافي للنشاط

تكرار الذكر: 300 مرة في العينة



30.0%

## تصريحات سياسية أو رسمية

خطابات وتصريحات  
لمسؤولين أو سياسيين

تكرار الذكر: 305 مرة في العينة



30.5%

## لم أتعرض لحملات

سلامة وأمان النشاط في  
جميع المنصات

تكرار الذكر: 94 مرة في العينة



9.4%

## لا أعلم

عدم القدرة على تحديد  
منصات الاستهداف بدقة

تكرار الذكر: 115 مرة في العينة



11.5%

### استخلاص تحليلي هام:

تبرز شبكات التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها  
"صفحات فيسبوك" و "الحسابات الشخصية" كأكثر  
البيئات جذبا لحملات التشويه؛ مما يستوجب تعزيز  
استراتيجيات الأمان الرقمي وتدريب الكوادر على  
مواجهة خطابات التزييف الإلكتروني.

٩٩



تظهر الاتهامات الأكثر تداولاً أن التشهير لا يستهدف غالباً تقييم أداء الجمعيات أو مساءلتها حول جودة برامجها، بل يمس شرعيّتها العامة. فاتهامات التمويل الأجنبي وخدمة الخارج وضرب السيادة تعمل في مستوى رمزي عميق، لأنها لا تناقش النشاط بقدر ما تشكك في النية والانتماء والحق في العمل.

يلعب الفضاء الرقمي دوراً حاسماً في هذا المسار. فالصفحات والحسابات والتعليقات لا تكفي بنقل الاتهام، بل توسّعه وتجعله جزءاً من المحيط الاجتماعي للجمعية. وهذا قد يفسر تردد بعض المستفيدين أو الشركاء في الظهور العلني، لأن الارتباط بالجمعية قد يصبح في حد ذاته مصدر قلق.

## شهادة محررة من الجلسات النوعية

**«بعد بعض التحركات، لا ينتهي الضغط بانتهاء الوقفة أو المسيرة. يفتح بعض الطلبة هواتفهم فيجدون صورهم وتعليقاتهم منشورة في صفحات أو تعليقات معادية، مرفقة بالسب أو التخوين أو بمحاولة إخراجهم أمام عائلاتهم.»**

الدلالة التحليلية: تعطي هذه الشهادة معنى يومياً لمؤشر المناخ المقيد أو العدائي؛ فالتقييد يظهر كإحساس عملي بالهشاشة لا كحكم سياسي مجرد.

الاستنتاج أن التشهير لا يجب أن يُقرأ فقط كخطاب عدائي، بل كآلية لإضعاف الثقة. فكلما ضعفت الثقة، أصبحت الجمعية أقل قدرة على تعبئة المستفيدين، وأقل قدرة على إقناع الشركاء، وأكثر انشغالاً بحماية صورتها.

# صوت من الجلسات النوعية

«الشركاء لم يقطعوا العلاقة معنا، لكنهم أصبحوا أكثر حذرًا في الظهور العلني معنا.»

الرسم البياني الحادي عشر: تحليل مضامين الضغط

## طبيعة التشهير ومضامينه

1,000

إجابة معتمدة كقاعدة للتحليل الإحصائي

### ملاحظة منهجية هامة

السؤال المعتمد متعدد الاختيارات؛ ولذلك قد يتجاوز مجموع النسب المئوية الكلي حاجز الـ 100%.

١٠

### اتهام بالتمويل المشبوهم

ادعاءات بغياب الشفافية المالية  
وتلقي أموال مشبوهة

تكرار الذكر: 480 مرة في العينة



48.0%

### اتهام بالعمالة

الانتهاج بالارتباط بجهات أجنبية  
وتلقي توجيهات تضر بالوطن

تكرار الذكر: 481 مرة في العينة



48.1%

### تشويه شخصي للناشطين/ات

حملات استهداف موجهة لسمعة  
وحياة الأفراد الفاعلين شخصيًا

تكرار الذكر: 325 مرة في العينة



32.5%

### اتهام بخدمة الخارج

الترويج لأجندات خارجية غريبة عن  
السياق الوطني

تكرار الذكر: 477 مرة في العينة



47.7%

## نشر أسماء أو صور

التشهير العلني بكشف الهويات الشخصية للناشطين لتهريبهم  
تكرار الذكر: 263 مرة في العينة



26.3%

## اتهام بالفساد

ادعاءات بالانحراف والفساد المالي أو الإداري داخل الجمعيات  
تكرار الذكر: 319 مرة في العينة



31.9%

## ضغط من المحيط المحلي

مضايقات اجتماعية وميدانية تعيق التحرك في البيئة المباشرة  
تكرار الذكر: 149 مرة في العينة



14.9%

## تهديدات أو تعليقات عنيفة

استخدام لغة التهديد اللفظي والتحرش على العنف والتهريب  
تكرار الذكر: 249 مرة في العينة



24.9%

### استخلاص تحليلي هام:

تتوزع مضامين التشهير والضغط على ثلاث ركائز كبرى متقاربة بنسب تكاد تتطابق تقارب الـ 48%، وهي: "اتهامات بالعمالة"، "اتهامات بالتمويل المشبوه"، و"اتهامات بخدمة الخارج". مما يؤكد المنهجية المتبعة في صياغة حملات تشويه السمعة لإسقاط الشرعية عن العمل الجمعياتي.

”

# 8. الرقابة الذاتية وتغير الخطاب الجمعياتي

## مؤشرات الرقابة الذاتية داخل العمل الجمعياتي

رصد مستويات التحفظ، تلطيف الخطاب، وتجنب الملفات الحساسة

1,000

إجابة معتمدة كخافعة للتحليل الإحصائي

### عينة الدراسة الإحصائية

ملاحظة: إجمالي عدد الإجابات التي يعتمد عليها التحليل  
المنهجي لسلوك الرقابة الذاتية.



السلوك الثاني

AB ✓

### أراجع الكلمات أكثر من السابق

تخصيص وقت إضافي للتهذيب المصطلحات تفادياً لأي تأويل.

89.7% (897)

أحياناً أو أكثر

63.3% (633)

دائماً + غالباً

السلوك الأول

II

### أتردد قبل نشر موقف نقدي

التفكير للملي ومراجعة العواقب السياسية والقانونية قبل النشر.

89.8% (898)

أحياناً أو أكثر

66.1% (661)

دائماً + غالباً

السلوك الرابع

III

### أتجنب ذكر أسماء مؤسسات أو مسؤولين

الحديث بنبرة عامة وتجنب توجيه النقد المباشر للأفراد أو جهات محددة.

88.8% (888)

أحياناً أو أكثر

68.2% (682)

دائماً + غالباً

السلوك الثالث

IV

### ألطف العبارات

تجنب المصطلحات الحادة أو المباشرة واستبدالها بلغة أكثر دبلوماسية.

88.4% (884)

أحياناً أو أكثر

65.9% (659)

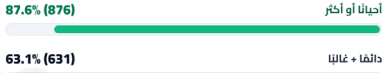
دائماً + غالباً

#### السلوك السادس



### أفضل الصمت في ملفات حساسة

تفضيل الغياب البصري والصمت المطبق لحماية الكادر والمؤسسة من الأذى.

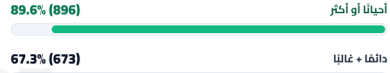


#### السلوك الخامس



### أمتنع عن نشر مواقف في ملفات حساسة

تجنب اتخاذ مواقف علنية في ملفات قد تثير حفيظة السلطات أو الخصوم.



#### السلوك السابع



### أستشير قبل النشر تحسباً للمخاطر

إشراك مستشارين قانونيين أو كوادإر إدارية لتقدير وتقييم مخاطر النشر.



#### استخلاص تحليلي هام:

يعرض الجدول ممارسة الرقابة الذاتية بصورة منتظمة وواسعة النطاق داخل مؤسسات المجتمع المدني؛ حيث تتجاوز نسبة ممارسة هذه السلوكيات التحفظية أحياناً أو أكثر حاجز الـ 87% في جميع الفئات المذكورة، بينما يمارسها بشكل دائم أو غالب أكثر من 63% من الفاعلين، مما يعكس الأثر الهيكلي للضغوط العامة الموجهة للميدان.

”

تُعد الرقابة الذاتية من أكثر مؤشرات الدراسة حساسية، لأنها لا تظهر دائماً في وثيقة رسمية أو قرار إداري. فهي تحدث داخل الجمعية: في الاجتماع، في صياغة البيان، في اختيار العنوان، في قرار نشر صورة أو عدم نشرها، وفي تقييم ما إذا كان الملف يستحق المخاطرة.

عندما تتقارب مؤشرات الرقابة الذاتية حول كتلة واسعة من العينة، فهذا يعني أن الحذر لم يعد سلوكاً فردياً عابراً، بل قد

يتحول إلى ممارسة تنظيمية متكررة. الجمعية لا تتوقف عن العمل، لكنها تتعلم كيف تقول أقل، وكيف تعمم أكثر، وكيف تتجنب تسمية الجهات أو الملفات الحساسة. وهذا التحول لا يغير اللغة فقط، بل يغير وظيفة الجمعية نفسها.

الرسم البياني الثالث عشر: التغير في لغة التعبير والخطاب

## مدى تغير لغة الجمعيات ونقدها

### تأثير المناخ العام على مستويات الجرأة التعبيرية والنقد المباشر

1,000

إجابة معتمدة كقاعدة للتحليل الإجمالي

#### عينة رصد التغير التعبيري

ملاحظة: إجمالي عدد الإجابات التي يستند عليها رصد التغير في لهجة الخطاب المدني.



#### نعم، أصبحت أقل نقدًا

انخفاض حدة النبرة وتخفيف توجيه النقد للمؤسسات

العدد: 254 جمعية / مستجيبين



25.4%

#### نعم، أصبحت أكثر حذرًا

ارتفاع مؤشرات الحيطة والتأني قبل إبداء المواقف

العدد: 377 جمعية / مستجيبين



37.7%

#### لا، لم تتغير

الاستمرار في استخدام نفس وتيرة ومستوى النقد التعبيري

العدد: 106 جمعيات / مستجيبين



10.6%

#### نعم، أصبحت أكثر عمومية

تبني مياغات فضفاضة عامة وتجنب التسميات الصريحة

العدد: 234 جمعية / مستجيبين



23.4%

## لا أعلم

صعوبة في تقدير حجم التغير الفعلي في التعبير  
العدد 29 مستجيبًا



2.9%

05

### استخلاص تحليلي هام:

تثبت البيانات حجم الضرر الذي لحق بالجراحة التعبيرية والمساءلة: حيث أقرت الأغلبية المطلقة من المستجيبين بنسبة 86.5% بتغيير لغة خطابها المدني إلى خطاب إما "أكثر حدًا"، أو "أقل نقدًا"، أو "أكثر عمومية"، بينما حافظت فئة ضئيلة لا تتجاوز الـ 10.6% على استقرار أسلوبها النقدي السابق.

99

الرسم البياني الرابع عشر: رمد أسلوب التعاطي والممارسة

# طريقة التعامل مع المواضيع الحساسة

خيارات الجمعيات في مجابهة الملفات والمواضيع المثيرة  
للجدل في الميدان المدني

1,000

إجابة معتمدة كقاعدة للتحليل الإحصائي

## عينة رمد أسلوب التعاطي

ملاحظة: إجمالي عدد الإجابات المعتمدة  
كأساس إحصائي لتحديد خيارات الاشتغال  
والتعامل.



## نتجنبها كلياً

الامتناع والابتعاد التام عن  
إثارة الملفات الحساسة

العدد: 227 جمعية / مستجيباً



22.7%

## نتعامل معها

### بحذر شديد

مواصلة الاشتغال الميداني  
لكن بضوابط وتحولات عالية

العدد: 572 جمعية / مستجيباً



57.2%

## لا ينطبق على عملنا

الجمعيات التي لا يتقاطع  
تخصصها الميداني مع قضايا  
حساسة

العدد: 54 جمعية / مستجيباً



5.4%

## نواصل الاشتغال عليها

الالتزام بمواصلة تناول  
القضايا بحرية وجرأة كاملة

العدد: 129 جمعية / مستجيباً



12.9%

## لا أعلم

صعوبة في تقدير الأسلوب المتبع أو التحفظ عليه

العدد: 18 مستجيباً



1.8%



### استخلاص تحليلي هام:

تؤكد المعطيات غلبة التحوط والرقابة الذاتية الهيكلية؛  
إذ إن 79.9% من الجمعيات الفاعلة تتبع سلوكيات  
تحفظية تجاه الملفات الحساسة (بين "الحذر الشديد"  
بنسبة 57.2% و"التجنب الكلي" بنسبة 22.7%)، مقابل  
استمرار 12.9% فقط في ممارساتهم المعتادة بحرية  
كاملة.

”

يظهر تغير صياغة البيانات والمواقف أن الضغط لا يقود بالضرورة إلى الصمت الكامل، بل إلى لغة أكثر حذرًا وعمومية. وهذا قد يكون مفهوميًا من زاوية حماية الفريق والجمعية، لكنه يحمل كلفة واضحة: تراجع القدرة على تسمية المشكلات، ضعف وضوح المواقف، وانخفاض قدرة الخطاب الجمعياتي على المساهمة في النقاش العام.

لا تعني هذه القراءة أن الجمعيات مطالبة بالمخاطرة غير المحسوبة. لكنها تعني أن معالجة الرقابة الذاتية يجب أن تصبح جزءًا من الدعم التنظيمي للجمعيات. فالمطلوب ليس دفع الجمعيات إلى الصدام، بل مساعدتها على تطوير لغة دقيقة وقائمة على الوقائع، تسمح بالتعبير دون تضخيم المخاطر.

## شهادة محررة من الجلسات النوعية

«هناك فرق بين أن تكون حذرًا لأن لديك بوصلة ومسؤولية، وبين أن تصمت لأنك خائف. الخوف يبدأ عندما تتراجع عن الدفاع عن ملف تؤمن به، أو عن تنظيم تحرك، فقط لأن كلفة الكلام أصبحت مرتفعة.»

الدلالة التحليلية: تعطي هذه الشهادة معنى يوميًا لمؤثر  
المناخ المقيّد أو العدائي؛ فالتقييد يظهر كإحساس عملي  
بالهشاشة لا كحكم سياسي مجرد.

الاستنتاج أن الرقابة الذاتية تمثل انتقال الضغط من الخارج إلى  
الداخل. والخطر لا يتمثل فقط في منع الجمعية من الكلام، بل  
في أن تتعلم الجمعية تدريجيًا كيف تقلل من كلامها بنفسها.

## صوت من الجلسات النوعية

«أحيانًا لا نحذف الموقف، لكننا نعيد كتابته مرات  
عديدة حتى لا يبدو حادًا أو قابلاً للاستعمال ضدنا.»

# 9. أثر المناخ على الأنشطة والتمويل والعلاقات

## أثر المناخ على أنشطة الجمعيات

تأثير البيئة العامة والظغوطات المباشرة على طبيعة وحجم المبادرات المدنية

1,000

إجابة معتمدة كقاعدة للتحليل الإجمالي

### قاعدة حساب الأثر

ملاحظة: إجمالي عدد الإجابات المعتمدة كركيزة أساسية لقياس نسب التغير وتجلياته الميدانية.



### غيّرنا محتوى بعض الأنشطة

إعادة هيكلة الخطط والمهام الميدانية لتجنب الصدام

العدد: 493 جمعيات / مستجيبين



49.3%

### أكثر حدراً في التواصل

تباي إجراءات دقيقة ووقائية لحماية قنوات التواصل العامة

العدد: 565 جمعيات / مستجيبين



56.5%

### ألغينا أنشطة ومبادرات

الاضطرار لتجميد وإلغاء فعاليات مبرمجة سابقاً بالكامل

العدد: 448 جمعيات / مستجيبين



44.8%

### خففنا الظهور الإعلامي

الحد الممنهج من التواجد والحديث عبر وسائل الإعلام

العدد: 489 جمعيات / مستجيبين



48.9%

### لا، لم يؤثر

مواصلة العمل المدني بشكل اعتيادي ودون أي معوقات

العدد: 63 جمعية / مستجيبين



6.3%

### نختار مواضيع أقل حساسية

التركيز على قضايا خدمية وتجنب ملفات المساءلة

العدد: 384 جمعيات / مستجيبين



38.4%

## لا أعلم

صعوبة في توصيف وتقييم حجم التأثير بدقة حالياً

العدد: 35 مستجيباً



3.5%

”

### استخلاص تحليلي هام:

يتضح من البيانات عمق الأثر السلبي المباشر للمناخ المقيّد على مفاصل النشاط المدني؛ حيث اضطرت الأغلبية الساحقة لتعديل أو تقليص أنشطتها (بين حذر في التواصل بنسبة 56.5% وتعديل المحتوى بنسبة 49.3% أو تجميد وإلغاء الأنشطة بنسبة 44.8%)، في حين لم تحافظ سوى نسبة ضئيلة جداً تبلغ 6.3% على استقرار نشاطها الميداني دون تأثير.

لا يظهر أثر المناخ العام فقط في الخطاب أو الصورة، بل يمتد إلى الطريقة التي تُخطط بها الجمعيات لأنشطتها وتنفذها. فحين يصبح النشاط نفسه محتاجاً إلى تقدير مخاطر مسبق، تتغير الأولويات: قد يُؤجل النشاط، أو يُختار له عنوان أقل حساسية، أو يُخفف ظهوره الإعلامي، أو يُعاد تصميمه لتجنب التأويل.

بهذا المعنى، لا ينبغي الاكتفاء بقياس عدد الأنشطة الملغاة أو المنفذة. الأهم هو نوعية الأنشطة التي بقيت: هل ما زالت قادرة على طرح القضايا بوضوح؟ هل تصل إلى المستفيدين؟ هل تحافظ على استقلالية خطابها؟ أم أنها تستمر بشكل أقل حساسية وأضعف أثرًا؟

# أثر المناخ على تمويل الجمعيات

1,000

إجابة معتمدة كقاعدة للتحليل الإحصائي

## عينة رصد الأثر المالي

ملاحظة: إجمالي عدد الإجابات المعتمدة كركيزة أساسية لقياس مدى تأثير التمويل بالضغوطات المحيطة.



## نعم، جزئيًا

تأثر محدود أدى لتعديل بعض الموازنات وتجميد جزئي للخطط

العدد: 385 جمعية / مستجيبًا



38.5%

## نعم، بشكل كبير

أثر جسيم هدد استمرارية الموارد والأنشطة كليًا

العدد: 340 جمعية / مستجيبًا



34.0%

## لا ينطبق

الجمعيات التمويلية الذاتية أو التي لا تعتمد على شركاء

العدد: 60 جمعيات / مستجيبين



6.0%

## لا، لم يؤثر

استقرار مالي تام واستمرارية الدعم دون قيود مستجدة

العدد: 153 جمعية / مستجيبًا



15.3%

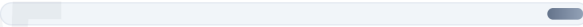
## لا أعلم / لا أريد الإجابة

التحفظ على مشاركة البيانات والوضعية التمويلية للجمعية

العدد: 62 مستجيبًا



6.2%



### استخلاص تحليلي هام:

يتضح من مخرجات الرصد الحجم الهائل لتأثير  
الاستدامة المالية للمؤسسات المدنية؛ إذ تقر  
الأغلبية الساحقة من العينة المستجوبة بنسبة  
72.5% بتعرض تمويلها للتأثير (بين "تأثير جزئي" بنسبة  
38.5% و"تأثير كبير" بنسبة 34.0%)، وهو ما يعيق  
بشكل مباشر القدرة التخطيطية والتشغيلية  
للجمعيات في الميدان.

”



# أثر المناخ على العلاقات والشركاء

## رصد تداعيات البيئة المدنية على ثقة المانحين والمستفيدين والجهات الرسمية

1,000

إجابة معتمدة كقاعدة للتحليل الإجمالي

### عينة رصد جودة العلاقات

ملاحظة: إجمالي عدد الإجابات المعتمدة كركيزة أساسية لقياس نسب تراجع الشراكات الميدانية.



المؤشر الثالث



### خوف المستفيدين من المشاركة

توتر وتخوف المواطنين والمستفيدين من التواجد أو تسجيل بياناتهم في بعض الأنشطة أحياناً أو بشكل واضح.

78.2%

العدد المتوافق: 782

المؤشر الثاني



### تردد الشركاء غير الرسميين

تراجع مستويات استجابة المانحين، والشركاء الجمعياتيين والفاعلين في بعض الحالات أو بشكل واضح.

74.1%

العدد المتوافق: 741

المؤشر الأول



### تردد الشركاء الرسميين

حالات التردد والتحفظ الظاهرة أو المستمرة لدى الموظفين والهيئات الحكومية والرسمية.

72.3%

العدد المتوافق: 723

### استخلاص تحليلي هام:

توضح المؤشرات كيف تحول توتر المناخ العام والضغط الخارجي إلى أثر ملموس على العلاقات؛ حيث ترتفع مخاوف المستفيدين والجمهور من إظهار انتمائهم للأنشطة والفعاليات بنسبة 78.2%، وهو ما يتقاطع مع تردد واضح من الشركاء غير الرسميين بنسبة 74.1% والشركاء الرسميين بنسبة 72.3%، مما يعزل الجمعيات ويفقدها زخمها ونطاق أثرها الميداني.

”

يعكس أثر التمويل انتقال الضغط من مستوى الخطاب إلى مستوى البنية المؤسسية. فالتمويل ليس مجرد مورد مالي، بل هو قدرة على التخطيط، تشغيل الفريق، الحفاظ على الاستمرارية، وتطوير البرامج. وعندما يتأثر التمويل، تبدأ سلسلة من الآثار: تراجع القدرة على التوظيف، تقليص النطاق الجغرافي، إلغاء بعض الأنشطة، أو الاعتماد المفرط على العمل التطوعي.

كما تكشف مؤشرات العلاقة مع الشركاء والمستفيدين أن الضغط لا يبقى داخل الجمعية وحدها. فالخوف أو التردد قد ينتقل إلى المحيط: شريك لا يريد الظهور، مستفيد يرفض التصوير، جهة محلية تتجنب التعاون، أو مانح يطلب مزيداً من الحذر. وهذا يخلق عزلة تدريجية لا تظهر دائماً في شكل قرار رسمي، لكنها تؤثر بعمق في قدرة الجمعية على العمل.

## **إضافة نوعية من الجلسة المركزة الجديدة: أزمة الثقة بين المواطن والجمعية**

تشير الشهادات النوعية إلى أن أثر التشهير لا يتوقف عند علاقة الجمعية بالسلطة أو الإعلام، بل يصل إلى المواطن والمستفيد. فقد عبّر بعض المشاركين عن أن جزءاً من المواطنين لم يعد يميز بوضوح بين الجمعية، الحزب، الاتحاد، أو أي شكل من أشكال التنظيم الجماعي، بل أصبح ينظر إلى "كل مجموعة منظمة" بريبة. كما أن بعض المستفيدين باتوا يعتقدون أن الجمعيات تمتلك موارد وامتيازات أكبر مما تعلنه، وهو ما يخلق توقعات غير واقعية من جهة، وشكاً في الشفافية من جهة أخرى. بهذا المعنى، لا يضرب التشهير صورة الجمعية فقط، بل يضعف العلاقة اليومية مع الفئات التي يُفترض أن تستفيد من خدماتها.



# شهادة محررة من الجلسات النوعية

«أصبح بعض المواطنين لا يفرّقون بين جمعية وحزب واتحاد. مجرد القول إننا جمعية يكفي أحياناً لإثارة الريبة أو السؤال عن التمويل أو الجهة التي تقف وراءنا.»

الدلالة التحليلية: توضح الشهادة أن أثر التشهير لا يبقى في المجال الإعلامي، بل يتسلل إلى علاقة الجمعية بالمواطن والمستفيد اليومي.

الاستنتاج أن الأزمة هنا أصبحت مؤسسية. فهي لا تضعف الخطاب فقط، بل تمس الموارد، الفريق، الثقة، الشراكات، وجودة الأثر.

## إضافة نوعية من الجلسة المركزة الجديدة: الخوف من المشاركة والحضور

تشير الشهادات النوعية إلى أن أثر التشهير لا يتوقف عند علاقة الجمعية بالسلطة أو الإعلام، بل يصل إلى المواطن والمستفيد. فقد عبّر بعض المشاركون عن أن جزءاً من المواطنين لم يعد يميز بوضوح بين الجمعية، الحزب، الاتحاد، أو أي شكل من أشكال التنظيم الجماعي، بل أصبح ينظر إلى "كل مجموعة منظمة" بريبة. كما أن بعض المستفيدين باتوا يعتقدون أن الجمعيات تمتلك موارد وامتيازات أكبر مما تعلنه، وهو ما يخلق توقعات غير واقعية من جهة، وشكاً في الشفافية من جهة أخرى. بهذا المعنى، لا يضرب التشهير صورة الجمعية فقط، بل يضعف العلاقة اليومية مع الفئات التي يفترض أن تستفيد من خدماتها.

**شهادة محررة من الجلسات النوعية**  
«في بعض الأنشطة، لا يكون الخوف داخل الفريق فقط. حتى المشاركون أنفسهم يصبحون مترددين: هل يحضرون؟ هل يظهرون في صورة؟ هل يفهم حضورهم على نحو خاطئ؟»

الدلالة التحليلية: تربط الشهادة بين المناخ العام وتراجع القدرة العملية على تعبئة المستفيدين، حتى عندما تكون الأنشطة اجتماعية أو ثقافية أو توعوية.

## **صوت**

### **من الجلسات النوعية**

«المشكلة لم تعد فقط في التمويل، بل في الخوف من تفسير التمويل، ومن اضطرار الجمعية إلى تبرير كل شراكة.»

الرسم البياني 7: رصد الفضاء العام

# مؤشرات الخطاب الرسمي وصورة الجمعيات

نتائج الاستبيان حول تقييم المحيط السياسي للفضاء المدني وحرية التنظيم

88.4%

الخطاب الرسمي أصبح سلبيًا/  
متحفظًا/عدائيًا

العدد: 884 من 1000 إجابة



83.2%

العلاقة مع الجمعيات الناقدة  
متوترة/حذرة/صدامية

العدد: 832 من 1000 إجابة



81.9%

صورة الجمعيات تضررت جزئيًا أو  
بشكل كبير

العدد: 819 من 1000 إجابة



ملاحظة منهجية: تم تجميع الإجابات الحادة أو السلبية في كل مؤشر. (قاعدة الحساب: 1000 إجابة).

## إضافة نوعية من الجلسات المركزة: آلية التضيق الإداري الصامت

تكشف شهادات نوعية مستخلصة من جلسات الاستماع أن الضغط المالي لا يظهر دائمًا في شكل قرار صريح بقطع التمويل، بل يتحول أحيانًا إلى سلسلة من الاشتراطات الإدارية الدقيقة التي تستهلك الجمعيات الصغيرة من الداخل. فبعض المشاركين يشيرون إلى إلزام مفاجئ بالاستعانة بخبير محاسب معتمد حتى بالنسبة إلى جمعيات محدودة الحركة المالية، بكلفة سنوية تُقدَّر في الخطاب التداولي بحوالي «150 ألفًا» أي نحو 150 دينارًا، وهو مبلغ قد يكون ثقیلاً على جمعية صغيرة أو ناشئة. كما تروى حالات غرامات تُحتسب عن كل نقطة أو إخلال شكلي في محاضر الجلسات العامة، بما يحوّل الامتثال الإداري إلى عبء تراكمي غير متناسب مع طبيعة العمل الجمعياتي التطوعي. هذه الشهادات تمنح بعدًا تفسيريًا لمؤشر تأثر التمويل لدى 72.5% من الجمعيات، إذ تُبين أن الضغط لا يأخذ غالبًا صورة المنع المباشر، بل صورة كلفة إدارية متصاعدة تجعل الاستمرار بذاته إنجازًا.

## شهادة محررة من الجلسات النوعية

«لا أحد يقول لك صراحة: توقفوا عن العمل. لكن تُطلب وثائق إضافية، ثم آجال قصيرة، ثم تصحيحات شكلية، ثم مصاريف لا تتحملها جمعية صغيرة. في النهاية يصبح الاستمرار هو المعركة اليومية.»

الدلالة التحليلية: تجعل الشهادة مفهوم التضيق الإداري الصامت أكثر وضوحًا، لأنه يظهر كلفة تراكمية لا كقرار منع مباشر.

## الأثر النفسي والتنظيمي على الفرق

### عينة قياس الأثر النفسي

1,000

إجابة معتمدة كقاعدة للتحليل الإحصائي

ملاحظة: إجمالي عدد الإجابات المعتمدة كقاعدة أساسية لاستخلاص حجم وتجليات الإجهاد النفسي.



### أثرت بشكل كبير جدًا

إنهاك حاد وضغوطات تهدد التماسك والاستمرارية الوظيفية

العدد: 290 / جمعية / مستجيبًا



29.0%

01

### أثرت بشكل كبير

قلق متزايد وإجهاد مهني ملحوظ داخل بيئة العمل

العدد: 271 / جمعية / مستجيبًا



27.1%

02

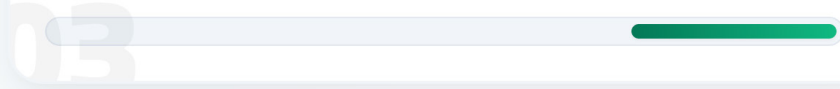
## أثرت بشكل متوسط

ضغوطات تظهر بوضوح عند الأزمات وحملات التشهير النشطة

العدد: 262 جمعية / مستجيباً



26.2%



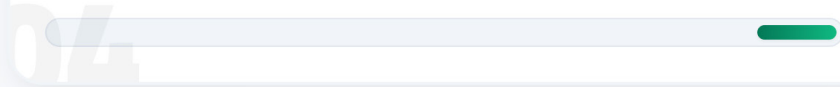
## أثرت بشكل ضعيف

ضغوطات طفيفة عابرة يمكن السيطرة عليها تنظيمياً وحركياً

العدد: 101 جمعية / مستجيباً



10.1%



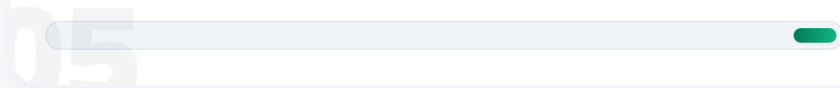
## لم تؤثر

توافق وانسجام كامل للفريق ومناعة تنظيمية مطلقة ضد الضغوط

العدد: 55 جمعية / مستجيباً



5.5%



## لا ينطبق

الجمعيات التي لا تملك فرق عمل أو كادر وظيفي ناشط مستمر

العدد: 21 جمعية / مستجيبًا



2.1%

06

”

### استخلاص تحليلي هام:

تثبت البيانات عمق فداحة الأثر النفسي والتنظيمي على المورد البشري للمجتمع المدني؛ حيث يعاني أكثر من 56.1% من الفاعلين من تأثيرات مدمرة ونفسية (كبيرة إلى كبيرة جداً)، وهي نسبة ترتفع لتصل إلى 82.3% عند إدراج التأثيرات المتوسطة. يعكس هذا الإنهاك الممنهج حجم الضغط اليومي والمطبات التي تعيشها طواقم وفرق العمل الجمعياتية.

الأثر النفسي والتنظيمي ليس تفصيلاً ثانوياً. فالفرق التي تعمل تحت ضغط متكرر تصبح أقل قدرة على المبادرة، وأكثر ميلاً إلى تأجيل القرارات، وأكثر حساسية تجاه المخاطر. لذلك، فإن دعم الجمعيات لا يجب أن يقتصر على القانون والتمويل، بل يجب أن يشمل حماية طاقة الفريق وقدرته على الاستمرار دون إنهاك مزمن.

# 10. الملفات الحساسة واستراتيجيات التكيف

الرسم البياني التاسع عشر: تصنيف القضايا والملفات

## الملفات والاتجاهات الأكثر حساسية

ترتيب ملفات وقضايا العمل المدني وفقاً لدرجة حساسيتها الأمنية والسياسية في المناخ الحالي

1,000

إجابة معتمدة كقاعدة للتحليل الإحصائي

### ملاحظة منهجية هامة

السؤال المعتمد متعدد الاختيارات؛ ولذلك قد يتجاوز مجموع النسب المئوية الكلي حاجز الـ 100%.



### حرية التعبير

حرية النشر، الصحافة، التدوين وإبداء الرأي  
النقدية علناً

تكرار الذكر: 317 مرة في العينة



31.7%

### مراقبة السلطة

متابعة الأداء الحكومي، وتقييم السياسات،  
ورصد الانتهاكات الرسمية

تكرار الذكر: 331 مرة في العينة



33.1%

### الفساد والحوكمة

مناهضة الفساد المالي والإداري وتتبع  
كفاءة وتدابير الحوكمة الشفافة

تكرار الذكر: 280 مرة في العينة



28.0%

### الحريات العامة

حق التظاهر السلمي، التجمع، وتشكيل  
وتسيير الجمعيات والأحزاب

تكرار الذكر: 291 مرة في العينة



29.1%



## العنف الأمني أو القضائي

رصد الملاحقات القضائية، والاعتقالات التعسفية، وسوء المعاملة الأمنية  
تكرار الذكر: 227 مرة في العينة



22.7%

## الهجرة واللجوء

مساعدة المهاجرين، الدفاع عن حقوق اللاجئين، وتناول قضايا الترحيل والحدود  
تكرار الذكر: 266 مرة في العينة



26.6%

## حقوق النساء

مناهضة العنف ضد المرأة، المساواة الجندرية والمطالب النسوية الحقوقية  
تكرار الذكر: 155 مرة في العينة



15.5%

## الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

قضايا الشغل، الفقر، الحقوق النقابية، والخدمات المعيشية والبيئية الأساسية  
تكرار الذكر: 195 مرة في العينة



19.5%

## لا توجد ملفات حساسة

عدم وجود حواجز أمنية أو خطوط حمراء تمنع تناول أي ملف  
تكرار الذكر: 56 مرة في العينة



5.6%

## الحريات الفردية

حرية المعتقد والضمير والجسد وحرمة الحياة الخاصة للأفراد  
تكرار الذكر: 143 مرة في العينة



14.3%

### استخلاص تحليلي هام:

تتصدر ملفات "مراقبة السلطة" بنسبة 33.1% و"حرية التعبير" بنسبة 31.7% قائمة القضايا الأكثر حساسية، تليها مباشرة قضايا "الحريات العامة والفساد". مما يؤكد تركيز حساسية البيئة العامة حول كل ما يتعلق بوظائف المساءلة ونقد السلطة السياسية ورصد الحوكمة والنزاهة الإدارية.

99

تُظهر الدراسة أن بعض الملفات أصبحت أكثر حساسية من غيرها، سواء بسبب ارتباطها بالحقوق والحريات أو التمويل أو الحوكمة أو العلاقة بالسلطات. لكن حساسية الملف لا تتحدد فقط بموضوعه، بل أيضًا بسياقه: من ينظمه؟ أين؟ مع من؟ وكيف سيُقرأ في المجال العام؟

هذا يعني أن الجمعية لا تتعامل مع الملفات باعتبارها قضايا تقنية أو اجتماعية فقط، بل باعتبارها ملفات محملة بإمكانية التأويل. وقد يؤدي ذلك إلى نقل بعض النقاشات إلى فضاءات مغلقة، أو تغيير العناوين، أو اعتماد خطاب أكثر عمومية.

الرسم البياني العشرون: آليات الصمود والاستجابة

## استراتيجيات التكيف المدني

رصد الخيارات والبدائل التي تعتمدها الجمعيات للتعامل مع تحديات ومخاطر المناخ الحالي

1,000

إجابة معتمدة كقاعدة للتحليل الإجمالي

### ملاحظة منهجية هامة

السؤال المعتمد متعدد الاختيارات؛ ولذلك قد يتجاوز مجموع النسب المئوية الكلي حاجز الـ 100%.



### العمل بهدوء دون إعلام

مواصلة تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية دون ضجيج أو دعابة  
تكرار الذكر: 498 مرة في العينة



49.8%

### تقليل الظهور الإعلامي

الحد المتعمد من الحضور في البرامج ووسائل الإعلام العامة  
تكرار الذكر: 526 مرة في العينة



52.6%

## تجنب الملفات الحساسة

الابتعاد الاختياري عن معالجة القضايا والملفات ذات الخطوط الحمراء  
تكرار الذكر: 464 مرة في العينة



46.4%

## تخفيف اللغة في البيانات

توحيب واختيار مفردات دبلوماسية غير صدامية في النشرات  
تكرار الذكر: 466 مرة في العينة



46.6%

## تقوية التوثيق القانوني والمالي

ضبط الحسابات وحفظ السجلات والامتثال التام للتحقيق لإثبات النزاهة  
تكرار الذكر: 387 مرة في العينة



38.7%

## طلب استشارات قانونية

إشراك محامين ومستشارين لتقدير وتقاضي المخاطر والمساءلة  
تكرار الذكر: 399 مرة في العينة



39.9%

## بناء تحالفات جمعياتية

التشبيك وتجميع الجهود والاشراك الجماعي لتخفيف الاستهداف الفردي  
تكرار الذكر: 278 مرة في العينة



27.8%

## تقوية السلامة الرقمية

تأمين الحسابات، تشفير المراسلات، وحماية الخصوصية الرقمية للفرق والبيانات  
تكرار الذكر: 368 مرة في العينة



36.8%

## استراتيجيات أخرى

خطط وبدائل وسلوكيات تكيفية أخرى متبعة من العينة  
تكرار الذكر: 42 مرة في العينة



4.2%

## لم نغيّر شيئاً

مواصلة كافة الخطط والممارسات والآليات دون أي تغيير أو تحفظ  
تكرار الذكر: 87 مرة في العينة



8.7%

## إضافة نوعية من الجلسات المركزة: الرقابة الموضوعاتية المحددة

تقدّم إحدى الشهادات مثالاً دقيقاً على كيفية تحول الملف الحساس إلى أزمة وجودية بالنسبة إلى الجمعية. فجمعية اشتغلت على محور الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات الريفيات وجدت نفسها، بعد نشر محتوى توعوي بسيط، موضوع حملة تشهير وُصفت فيها بأنها تروّج لقيم غريبة عن المجتمع، ورافقتها استهدافات شخصية على شبكات التواصل الاجتماعي. وتذكر الشهادة أن هذه الحملة أدت إلى انسحاب عدد من الأعضاء المؤسسين للجمعية. هذا المثال يجسّد بشكل ملموس انتقال الجمعية من فاعل يطرح قضايا وقائية وتوعوية إلى موضوع اتهام مطالب بتبرير نفسه.

## شهادة محررة من الجلسات النوعية

«بعض المواضيع لا تحتاج إلى قرار منع حتى تصبح خطرة. يكفي أن يبدأ التشكيك في نوايا الجمعية حتى ينسحب أعضاء، ويتردد المستفيدون، ويتحول النشاط التوعوي إلى دفاع دائم عن النفس.»

الدلالة التحليلية: تظهر الشهادة كيف تتحول حساسية الموضوع إلى ضغط داخلي وتنظيمي، لا يقتصر على صورة الجمعية الخارجية.

التكّيف ليس سلبياً في ذاته. في بعض الحالات، هو شرط للبقاء والعمل المسؤول في بيئة معقدة. فالحماية القانونية، السلامة الرقمية، مراجعة المخاطر، وحسن اختيار لغة التواصل كلها أدوات ضرورية. لكن التكّيف يصبح إشكاليًا عندما يتحول إلى تراجع دائم عن جوهر الرسالة، أو إلى تجنب مستمر للملفات الأكثر أهمية.

لذلك، تميز الدراسة بين تكّيف يحمي الجمعية حتى تواصل أداء دورها، وتكّيف يقلص دورها تدريجيًا. الفاصل بينهما هو السؤال التالي: هل يساعد التكّيف الجمعية على الاستمرار في خدمة رسالتها؟ أم يدفعها إلى التخلي عن هذه الرسالة بصمت؟

الاستنتاج أن المطلوب ليس دفع الجمعيات إلى مواجهة غير محسوبة، بل بناء أدوات تساعد على إدارة المخاطر دون التخلي عن وظيفتها المدنية.

# 11. الاستثمار والانسحاب والتفكير في النشاط من الخارج

الرسم البياني 21: الصمود والاستمرارية

## مسارات الاستثمار في العمل الجمعياتي

موقف ومسارات الفاعلين المدنيين تجاه مواصلة النشاط أو الانسحاب

42.2%

أواصل العمل لكن بحذر شديد

العدد: 422 من 1000 إجابة



25.0%

أواصل العمل وأعتبره شكلاً من أشكال النضال والمقاومة

العدد: 250 من 1000 إجابة



21.3%

تراجعت عن الظهور أو خففت نشاطي العلني

العدد: 213 من 1000 إجابة



8.1%

أفكر في الانسحاب من العمل الجمعياتي

العدد: 81 من 1000 إجابة



3.4%

انسحبت فعليًا أو توقفت عن النشاط

العدد: 34 من 1000 إجابة



ملاحظة منهجية: قاعدة الحساب: 1000 إجابة.

تُظهر نتائج الاستمرار أن المجتمع المدني لم يختف. لكن قراءة هذا الرقم وحده قد تكون مضللة إذا لم ننتبه إلى شكل الاستمرار. فهناك فرق بين جمعية تواصل عملها في مناخ مفتوح ومستقر، وجمعية تواصل العمل بحذر، وبتمويل محدود، وبخطاب مخفف، وفريق منهك.

من هنا، تقترح الدراسة قراءة الاستمرار بوصفه استمرارًا مقيّدًا لا عودة إلى الوضع الطبيعي. فالجمعيات التي تواصل العمل قد تكون في الوقت نفسه أقل ظهورًا، أقل قدرة على التخطيط، وأكثر ميلًا إلى تجنب الملفات الحساسة. وهذا يعني أن بقاء الجمعية لا يكفي وحده لقياس صحة الفضاء المدني.

## إضافة نوعية من الجلسات المركزة: الاحتجاج الإيجابي كشكل من أشكال الاستمرار

تطرح الشهادات مفهوم "الاحتجاج الإيجابي" بوصفه شكلًا من أشكال الاستمرار داخل المجال العام. يقوم هذا التصور على رصد الإشكاليات داخل الجامعة أو الفضاء المدني، تحويلها إلى موضوع نقاش عام، التفاوض مع الهياكل المعنية، ثم المرور إلى أشكال تصعيدية عند انسداد الحوار. وبذلك لا يكون الاحتجاج فعلًا معزولاً أو لحظة غضب فقط، بل مساراً مدنياً يبدأ بالتشخيص وينتهي بالمطالبة العلنية والمساءلة. وتفيد هذه القراءة في فهم أن الاستمرار لا يعني فقط بقاء الهياكل موجودة، بل قدرتها على تحويل المشكلات إلى قضايا عامة قابلة للنقاش والتعبئة.

الرسم البياني الثاني والعشرون: قياس النية التراجعية والاحتراق

## مؤشرات التراجع أو الانسحاب

1,000

إجابة معتمدة كخافدة للتحليل الإحصائي

عينة رصد رغبة الانسحاب

ملاحظة: إجمالي عدد الإجابات المعتمدة كخافدة أساسية لاستخلاص مؤشرات الضغط والنية التراجعية.



نعم، فكرت جدًّا في  
الانسحاب



وجود نية حقيقية للمغادرة بسبب ثقل وتراكم القيود  
(العدد: 276 مستجيبًا)

27.6%

لا، لكنني أشعر بالإرهاق

مقاومة وصمود مع ظهور علامات الإرهاق والاحتراق

العدد: 304 مستجيبين



30.4%



لا، لم أفكر في ذلك

استمرار تام ودون أي تردد أو تفكير في المغادرة

العدد: 138 مستجيبًا



13.8%

نعم، فكرت لكنني تراجعجت

مرحلة تردد وتفكير بالخروج انتهت باختيار البقاء والمواصلة

العدد: 240 مستجيبًا



24.0%

انسحبت سابقًا

مشاركة التجربة التاريخية السابقة التي انتهت بالانسحاب الفعلي

العدد: 42 مستجيبًا



4.2%

استخلاص تحليلي هام:

تكشف الأرقام بوضوح عن عبء ثقيل ومقلق للغاية: إذ يعترف 82% من الفاعلين بتأثرهم جراء الضغوطات (بين مجهود مع بقائه بنسبة 30.4%، والتفكير الجدي بالانسحاب بنسبة 27.6%، والتردد والتفكير العابر بنسبة 20.6%)، في مقابل نسبة صمود وثبات بنيوي تبلغ 13.8% فقط لم يفكروا في ترك الميدان مطلقًا.

99

الرسم البياني الثالث والعشرون: قياس نية الترحيل الجغرافي والنشاط العابر للحدود

## التفكير في النشاط من الخارج

### تأثير المناخ العام والضغوطات الميدانية على خيارات البقاء الجغرافي للناشطين والجمعيات في تونس

1,000

إجابة معتمدة قاعدة التحليل الإجمالي

عينة قياس رغبة الهجرة والنشاط الخارجي

ملاحظة: إجمالي عدد الإجابات المعتمدة كركيزة أساسية لاستخلاص مؤشرات النزوح المدني والتكيف العابر للحدود.



## لا، لم أفكر في المغادرة أو النشاط بالخارج

ثبات كامل والتزام مطلق بالبقاء والاستغلال  
ضمن التراب التونسي

العدد: 257 مستجيباً



25.7%

## فكرت أحياناً دون قرار واضح

مرحلة تردد وتفكير عابر كبدل محتمل لتجنب  
معوقات المناخ الحالي

العدد: 288 مستجيباً



28.8%

## فكرت جدياً في مغادرة تونس والعمل من الخارج

وجود نية صريحة وقوية للترحيل والنزوح وتقادي  
التضحيات

العدد: 170 مستجيباً



17.0%

## معرفة غير مباشرة بحالات تفكير بالمغادرة

لم أفكر شخصياً، لكني أرصد رغبة الانسحاب  
والخروج لدى الزملاء والنشطاء

العدد: 224 مستجيبين



22.4%

## لا أريد الإجابة

التحفظ على مشاركة البيانات والخيارات الحركية  
والجغرافية الشخصية

العدد: 26 مستجيباً



2.6%

## لا ينطبق عليّ

الجمعيات أو النشطاء ذوو النطاقات التشغيلية  
الخاصة والمستقرة ذاتياً

العدد: 35 مستجيباً



3.5%

### استخلاص تحليلي هام:

يكشف الاستبيان عن مناخ مدني مشبع بالقلق والنزوح الجغرافي؛ حيث فكر ما يقارب 45.8% من الفاعلين بمغادرة تونس ومواصلة النشاط من الخارج (بين تفكير جدي بنسبة 17% وتفكير أحياناً دون قرار بنسبة 28.8%). وتتسع الهوة السلبية حين يقرّر 22.4% بوجود زملاء فكروا جلياً في الهجرة، مما يعكس الأثر الهيكلي للضغوطات العامة الموجهة للميدان في تفرغ الطاقات الوطنية.

”

أما التفكير في النشاط من الخارج، فلا ينبغي قراءته فقط كخيار فردي أو رغبة في المغادرة. إنه مؤشر على اهتزاز الثقة في إمكانية التأثير الآمن من الداخل. وعندما يفكر جزء من الفاعلين في نقل نشاطه إلى الخارج، فهذا يعني أن الطاقة المدنية قد تبدأ في الابتعاد عن الميدان المحلي الذي يفترض أن تخدمه.

النشاط من الخارج قد يفتح أحياناً فرصاً للمناصرة والتواصل الدولي، لكنه يحمل أيضاً كلفة واضحة: ضعف الصلة اليومية بالمستفيدين، صعوبة المتابعة الميدانية، واحتمال تحول العمل المدني إلى فعل عن بعد. لذلك، لا يمثل هذا المؤشر مجرد مسألة هجرة، بل مسألة تتعلق بمستقبل الخبرة المدنية داخل البلاد.

الاستنتاج أن الخطر لا يتمثل فقط في إغلاق الجمعيات، بل في تحولها إلى هياكل موجودة شكلياً لكنها أقل قدرة على التأثير، أو في انتقال جزء من كفاءاتها إلى فضاءات خارجية أقل ضغطاً.

## صوت

### من الجلسات النوعية

**«بعض الزملاء لا يريدون المغادرة،  
لكنهم يشعرون أن الكلام من الخارج  
أصبح أسهل وأقل كلفة.»**

## إضافة نوعية من الجلسات المركزة: لماذا البقاء رغم الضغط؟

إلى جانب المؤشر الكمي الذي يُبين أن 67.2% من المستجيبين يواصلون نشاطهم رغم الضغوط، تقدّم الشهادات النوعية تفسيرات شخصية عميقة لهذا الاستمرار. فأحدى الشهادات تصف العمل الجمعيّاتي بأنه أصبح جزءًا من الهوية الشخصية لا مجرد نشاط مهني، وتربط استمرارها بحاجة إنسانية تجاه المستفيدين أنفسهم لا بمنطق مؤسسي بارد. وتذكر شهادة أخرى أن الدافع الأعظم هو الإحساس بأن الانسحاب يعني التخلي عن فئات هشة، مثل الأطفال في وضعية إعاقة أو النساء في وضعيات اجتماعية صعبة، لا تجر من يتابعها إذا غابت الجمعية. هذه الشهادات تبين أن جزءًا من الاستمرار لا يقوم على تقييم عقلائي للمخاطر فقط، بل على ارتباط شخصي عميق بالميدان.

## شهادة محررة من الجلسات النوعية

«نبقى لأن الانسحاب لا يعني فقط غلق جمعية، بل يعني ترك فئات كاملة دون مرافقة. هناك أطفال، نساء، وشباب لا يجدون من يسمعهم إذا اختفت الجمعية من الميدان.»

الدلالة التحليلية: تفسر الشهادة لماذا لا يُقرأ الاستمرار كقرار إداري فقط، بل كارتباط أخلاقي وإنساني بالمستفيدين.

# 12. الفروقات حسب مجال العمل والحجم والنطاق

ورقة التحليل الإحصائي المتقاطع للعمل العدني

## مؤشرات الضغط حسب مجال العمل

### حقوق الإنسان والحريات

حجم العينة: 194 جمعية / ناشطاً



## التنمية والمحيط المحلي

مشاريع تهيئة وتنمية جوهية ومشاريع خدمية  
مباشرة للمواطنين



حجم العينة: 158 جمعية / ناشطاً



## الشباب والمواطنة

حجم العينة: 128 جمعية / ناشطاً



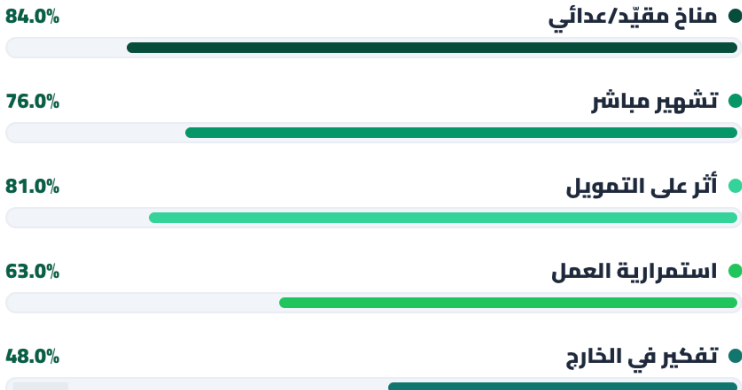
## الحوكمة ومكافحة الفساد

حجم العينة: 101 جمعية / ناشطاً



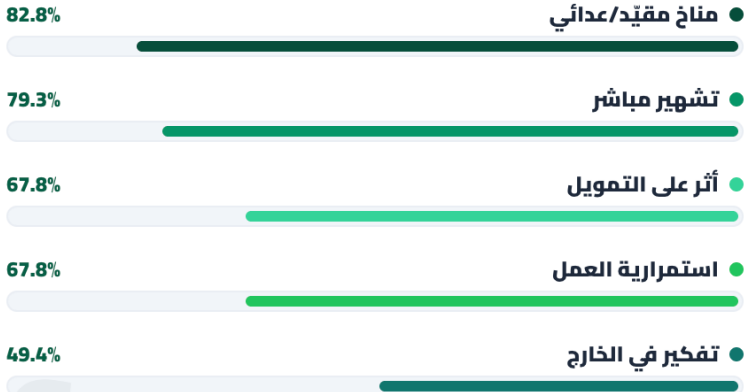
## العمل الخيري والاجتماعي

حجم العينة: 100 جمعية / ناشطاً



## الهجرة واللجوء

حجم العينة: 87 جمعية / ناشطاً



## النساء والمساواة

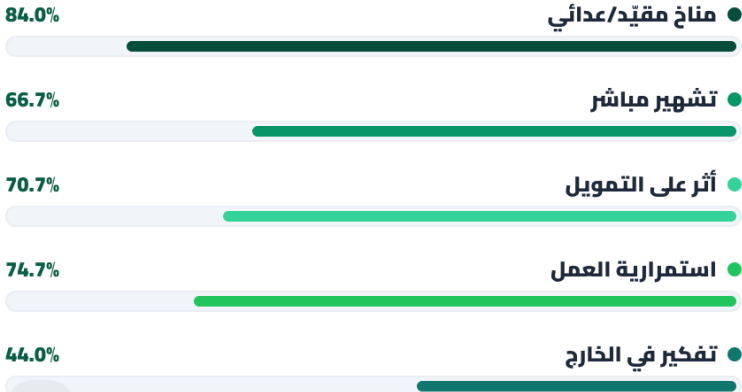
حجم العينة: 80 جمعية / ناشطاً





## البيئة والمناخ

حجم العينة: 75 جمعية / ناشطاً



## الثقافة والفنون

حجم العينة: 60 جمعية / ناشطاً



## تخصصات ومجالات أخرى

حجم العينة: 17 جمعية / مستجيباً

...



99

### استخلاص تحليلي هام للتقرير:

يكشف التقاطع الإحصائي أن الفروع والمنظمات العاملة في مجالات "حقوق المرأة" و"حقوق الإنسان" و"الحوكمة ومكافحة الفساد" تعيش تحت وطأة التقييد والتشهير بمستويات مرتفعة جداً تتراوح بين 85% و87%. في حين يسجل قطاع "العمل الخيري والاجتماعي" النسبة القصوى لتأثر التمويل بنسبة 81%.

لا تعني الفروقات بين المجالات أن بعض القطاعات آمنة تمامًا وأخرى معرضة بالكامل. الأدق أن نقول إن شكل الضغط يختلف. فالجمعيات الحقوقية أو الرقابية قد تواجه تشكيكًا سياسيًا أو إعلاميًا أكثر وضوحًا، بينما تواجه جمعيات العمل الخيري والاجتماعي ضغطًا ميدانيًا وماليًا أكبر بحكم قربها من الجمهور والتبرعات والسلطات المحلية.

## إضافة نوعية من الجلسة المركزة الجديدة: الجمعيات الثقافية ليست خارج دائرة الضغط

تضيف الجلسات المركزة زاوية مهمة تتعلق بالجمعيات الثقافية، إذ تظهر أن الضغط لا يقتصر على الجمعيات الحقوقية أو الإنسانية. فالعاملون في المجال الثقافي تحدثوا عن تراجع واضح في التمويل الموجه للمهرجانات والملتقيات والأنشطة المسرحية، وعن صعوبات مرتبطة بالمنصات الإدارية الرقمية، وتعدد مسارات تقديم الملفات، وضيق بعض المطالب أو عدم وصولها. كما أشار المشاركون إلى أن نقد السياسات الثقافية أو آليات الدعم قد يُقرأ أحيانًا كاستهداف شخصي للمسؤول المحلي أو الجهوي، لا كنقد مهني لمنظومة إدارية. وتكشف هذه الشهادات أن المجال الثقافي يعيش بدوره حالة حذر، خاصة حين يصبح التعبير الفني أو نقد إدارة الموارد الثقافية قائلًا للتأويل السياسي أو الشخصي.

## شهادة محررة من الجلسات النوعية

«في المجال الثقافي، لم تعد الصعوبة في نقص المال فقط. حتى نقد منصة دعم أو طريقة قبول الملفات يمكن أن يُقرأ كتوتر مع الإدارة، ولذلك أصبحنا نحسب الكلمات قبل أن نكتبها.»

الدلالة التحليلية: توسع الشهادة قراءة الضغط إلى القطاعات الثقافية، وتبين أن الرقابة الذاتية لا تخص الجمعيات الحقوقية وحدها.

هذه القراءة مهمة لأنها تمنع تبسيط الأزمة. فالتضييق لا يظهر دائماً في صورة واحدة. قد يكون في شكل تشهير علني، أو تردد شريك، أو شك في التمويل، أو صعوبة إدارية، أو ضغط اجتماعي محلي. لذلك، لا يمكن تقديم وصفة دعم واحدة لكل الجمعيات.

## إضافة نوعية من الجلسات المركزة: الجامعة ليست فضاءً واحداً

لا تظهر الجامعة كتلة واحدة متجانسة. فبعض الكليات، خاصة تلك التي تتميز بتكوين قانوني أو سياسي أو اجتماعي، حافظت على قدرة أكبر على النقاش والمقاومة المدنية، بحكم التراكم التنظيمي والثقافي وحضور المنظمات الطلابية. في المقابل، تضعف الحياة الجامعية في فضاءات أخرى بسبب النسق الدراسي المكثف، وغياب الفضاءات الثقافية والسياسية، والضغط الاجتماعي والاقتصادي على الطلبة، وضعف تقاليد المشاركة. لذلك، لا يمكن قراءة الدور الطلابي بوصفه كتلة واحدة، بل كحقل متفاوت تتداخل فيه الجامعة، الجهة، التكوين الأكاديمي، والتراكم التنظيمي.

الرسم البياني 25: مؤشرات الضغط حسب حجم الجمعية

## مؤشرات الضغط وحجم الجمعية

\* ملاحظة منهجية: تم رصد واحتساب النسب الإحصائية الدقيقة بشكل منفصل ومحسوب داخل كل فئة حجم جمعية لضمان دقة الرصد المتقاطع.

### الجمعيات الصغيرة

أقل من 5 أعضاء أو عاملين نشطين  
حجم العينة: 288 جمعية





## الجمعيات المتوسطة

من 5 إلى 15 عضوًا أو عاملًا نشطًا

حجم العينة: 496 جمعية



82.3%

● مناخ مقيّد/عدائي



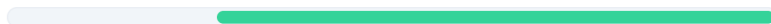
71.4%

● تشوير مباشر



73.0%

● أثر على التمويل



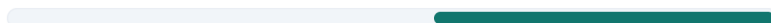
69.6%

● استمرارية العمل



44.6%

● تفكير في الخارج



## الجمعيات الكبيرة

أكثر من 15 عضوًا أو عاملًا نشطًا  
حجم العينة: 216 جمعية



### الخلاصة المنهجية للصمود المدني:

يُظهر التحليل المتقاطع تقاربًا لافتًا في مؤشرات التعرض للضغط والتشهير المباشر والأثر على التمويل بغض النظر عن حجم الجمعية. ومع ذلك، تُسجل الجمعيات الصغيرة النسبة الأعلى للإحساس بالمناخ المقيد والعدائي بنسبة 85.8% لضعف حمايتها الذاتية، بينما تسجل الجمعيات الكبيرة المعدل الأعلى للتفكير في نقل النشاط إلى الخارج بنسبة 50.0% لتوفر القدرة التشغيلية والمرونة الجغرافية للتحرك.

”

## مؤشرات الضغط ونطاق العمل

### النطاق المحلي

الجمعيات العاملة على مستوى البلديات والأحياء المحددة  
حجم العينة: 325 جمعية



### النطاق الجهوي

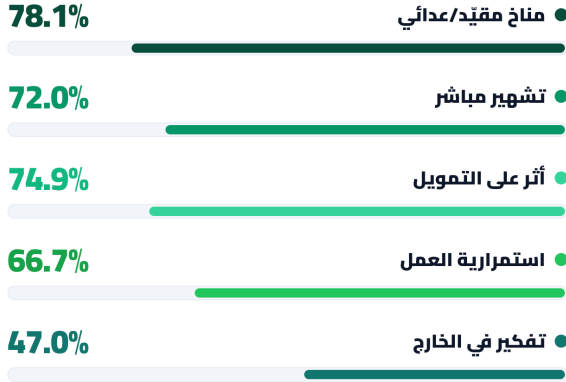
الجمعيات التي يمتد نشاطها ليشمل ولايات بأحدها  
حجم العينة: 295 جمعية





## النطاق الوطني

الجمعيات النشطة على مستوى كامل التراب التونسي  
حجم العينة: 279 جمعية



## النطاق الوطني والدولي

المنظمات التونسية أو المكاتب ذات الشراكات والامتداد الدولي  
حجم العينة: 101 جمعية



\* ملاحظة منهجية: تم رصد واحتساب النسب الإحصائية الدقيقة بشكل منفصل ومحسوب داخل كل نطاق عمل لضمان دقة الرصد المتقاطع.



تكشف الفروقات حسب الحجم أن الجمعيات الصغيرة والمتوسطة قد تكون أكثر هشاشة أمام الضغط المالي والإداري، لأنها لا تمتلك دائمًا فرقًا قانونية أو مالية أو اتصالية قادرة على التعامل مع الأزمات. أما الجمعيات الأكبر أو ذات النطاق الوطني والدولي، فقد تواجه تعقيدًا أكبر في الصورة العامة والتمويل والشراكات.

## إضافة نوعية من الجلسات المركزة: التوتر بين الجمعيات المحلية والوطنية وسؤال الجندر

تكشف الشهادات النوعية عن فروقات لا تظهر بسهولة في المؤشرات الكمية، وتتعلق بطبيعة العلاقة بين الجمعيات المحلية والجمعيات الوطنية ذات التاريخ الطويل. فبعض الهياكل المركزية القديمة لا تزال تحمل امتدادات تنظيمية وثقافية سابقة على 2011، بما يخلق توترًا حول من يمثل من في الجهات الداخلية. كما تشير شهادات أخرى إلى إشكال عملي يومي يتعلق بالعمل في المناطق الريفية، حيث يُطلب من بعض الجمعيات إدخال رجل ضمن الفريق العامل بسبب خصوصية اجتماعية محلية تجعل من الصعب على امرأة وحدها التفاعل مع بعض الفاعلين. هذه الملاحظات تضيف بُعدًا جندريًا وجهويًا لقراءة الفروقات حسب الحجم والنطاق.

الاستنتاج أن الدعم الفعال يجب أن يكون مخصصًا حسب نوع الجمعية. فالحماية القانونية والإعلامية قد تكون أولوية لجمعيات معينة، بينما تحتاج أخرى إلى دعم إداري ومالي بسيط، أو إلى مرافقة في التواصل المحلي، أو إلى أدوات سلامة رقمية ونفسية.

# 13. الاحتياجات ذات الأولوية

الرسم البياني السابع عشر: قياس جودة العلاقات والثقة

## أثر المناخ على العلاقات والشركاء

1,000

إجابة معتمدة كخاكمة للتحليل الإحصائي

### عينة رصد جودة العلاقات

ملاحظة: إجمالي عدد الإجابات المعتمدة كركيزة أساسية لقياس نسب تراجع الشراكات الميدانية.



المؤشر الثالث



### خوف المستفيدين من المشاركة

توتر وخوف المواطنين والمستفيدين من التواجد أو تسجيل بياناتهم في بعض الأنشطة أحياناً أو بشكل واضح.

78.2%

العدد المتوافق: 782

المؤشر الثاني



### تردد الشركاء غير الرسميين

تراجع مستويات استجابة المانحين، والشركاء الجمعياتيين والفاعلين في بعض الحالات أو بشكل واضح.

74.1%

العدد المتوافق: 741

المؤشر الأول



### تردد الشركاء الرسميين

حالات التردد والتحفظ الظاهرة أو المستمرة لدى الموظفين والهيئات الحكومية والرسمية.

72.3%

العدد المتوافق: 723

### استخلاص تحليلي هام:

توضح المؤشرات كيف تحول توتر المناخ العام والضغط الخارجي إلى أثر ملموس على العلاقات؛ حيث ترتفع مخاوف المستفيدين والجمهور من إظهار انتمائهم للأنشطة والفعاليات بنسبة 78.2%، وهو ما يتقاطع مع تردد واضح من الشركاء غير الرسميين بنسبة 74.1% والشركاء الرسميين بنسبة 72.3%، مما يعزل الجمعيات ويفقدها زخمها ونطاق أثرها الميداني.

99

تُظهر الاحتياجات المعلنة أن الجمعيات لا تبحث عن تدخل واحد معزول، بل عن حزمة دعم متكاملة. فالحماية القانونية وحدها لا تكفي إذا بقي التشهير قائماً، والتمويل وحده لا يكفي إذا كانت الفرق مرهقة أو غير قادرة على التعبير، والتدريب الرقمي لا يكفي إذا كانت الجمعية لا تمتلك موارد الاستمرار الأساسية.

لذلك، يجب أن تتحول النتائج إلى مقارنة دعم متعددة المستويات: دعم قانوني، تواصل آمن، تمويل مرن، دعم نفسي وتنظيمي، آليات رصد، وشبكات تضامن. هذه الحزمة لا تعني مشروعاً ضخماً بالضرورة، بل يمكن أن تبدأ بإجراءات صغيرة وواقعية تتناسب مع قدرة الجمعيات الحالية.

الرسم البياني الثامن عشر: تقييم السلامة النفسية والصحة التنظيمية

## الأثر النفسي والتنظيمي على الفرق

### عينة قياس الأثر النفسي

1,000

إجابة معتمدة كقاعدة للتحليل الإحصائي

ملاحظة: إجمالي عدد الإجابات المعتمدة كقاعدة أساسية لاستخلاص حجم وتجليات الإجهاد النفسي.



### أثرت بشكل كبير جدًا

إنهاك حاد وضغوطات تهدد التماسك والاستمرارية الوظيفية

العدد: 290 جمعية / مستجيبًا



29.0%

01

## أثرت بشكل كبير

قلق متزايد وإجهاد مهني ملحوظ داخل بيئة العمل

العدد: 271 جمعية / مستجيباً



27.1%

02

## أثرت بشكل متوسط

ضغوطات تظهر بوضوح عند الأزمات وحملات التشهير النشطة

العدد: 262 جمعية / مستجيباً



26.2%

03

## أثرت بشكل ضعيف

ضغوطات طفيفة عابرة يمكن السيطرة عليها تنظيمياً وحركياً

العدد: 101 جمعية / مستجيباً



10.1%

04

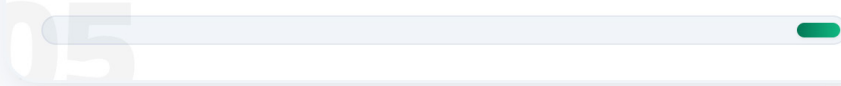
## لم تؤثر

توافق وانسجام كامل للفريق ومناخ تنظيمية صلبة ضد الضغوط

العدد: 55 جمعية / مستجيبًا



5.5%



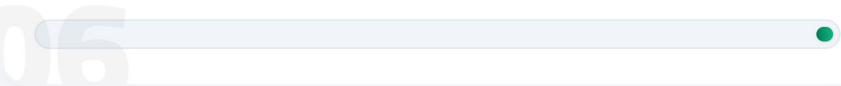
## لا ينطبق

الجمعيات التي لا تملك فرق عمل أو كادر وظيفي ناشط مستمر

العدد: 21 جمعية / مستجيبًا



2.1%



99

## استخلاص تحليلي هام:

تثبت البيانات عمق فداحة الأثر النفسي والتنظيمي على المورد البشري للمجتمع المدني؛ حيث يعاني أكثر من 56.1% من الفاعلين من تأثيرات مدمرة ونفسية (كبيرة إلى كبيرة جداً)، وهي نسبة ترتفع لتصل إلى 82.3% عند إدراج التأثيرات المتوسطة. يعكس هذا الإنهاك الممنهج حجم الضغط اليومي والمطبات التي تعيشها طواقم وفرق العمل الجمعياتية.

## مصادر التمويل لدى الجمعيات

49.4%

تمويل أجنبي

العدد: 494 من 1000 إجابة



41.9%

تمويل ذاتي

العدد: 419 من 1000 إجابة



37.0%

اشتراكات الأعضاء

العدد: 370 من 1000 إجابة



30.0%

تبرعات محلية

العدد: 300 من 1000 إجابة



29.7%

لا توجد موارد مالية منتظمة

العدد: 297 من 1000 إجابة





توضح مؤشرات التمويل أن الاستدامة لم تعد مسألة مالية فقط، بل أصبحت جزءًا من سؤال الثقة والشرعية. فحين يصبح التمويل موضوع تشكيك عام، تحتاج الجمعيات إلى شفافية أكبر، لكنها تحتاج أيضًا إلى بيئة لا تحوّل كل تمويل إلى اشتباه مسبق.

## إضافة نوعية من الجلسة المركزة الجديدة: التمويل المحلي والرعاة تحت ضغط الشك

تكشف الجلسات المركزة أن أزمة التمويل لا تتعلق فقط بتراجع المنح أو التمويل الأجنبي، بل تشمل أيضًا تردد الشركاء المحليين والرعاة والمؤسسات الخاصة في دعم الجمعيات. فبعض المشاركين أشاروا إلى أن الشركات أو الداعمين المحليين أصبحوا يطرحون أسئلة أكثر حدة حول وجهة الأموال، الضمانات، صورة الجمعية، وإمكانية تعرضها للتشكيك. وتزداد هذه الصعوبة عندما تكون الجمعية قد تعرضت لحملة تشويه أو حين يكون المجال العام مشبعًا بخطاب يربط العمل الجمعياتي بالفساد أو التمويل المشبوه. لذلك، يصبح التمويل المحلي نفسه متأثرًا بالمناخ العام، لا مجرد بديل سهل عن التمويل الخارجي.

## شهادة محررة من الجلسات النوعية

«الشريك المحلي أصبح يسأل: أين ستذهب الأموال؟ وما الضمانات؟ وهل دعم الجمعية قد يخلق له مشكلة؟ لم يعد التمويل المحلي مجرد علاقة ثقة، بل أصبح يحتاج إلى تبرير مستمر.»

الدلالة التحليلية: تؤكد الشهادة أن خطاب الشك في الجمعيات يؤثر أيضًا في الرعاة المحليين والمؤسسات الخاصة، لا فقط في المانحين الدوليين.



## إضافة نوعية من الجلسات المركزة: انسحاب الممولين الدوليين وإعادة توزيعهم جغرافياً

إلى جانب تراجع التمويل المحلي والأجنبي الموجه مباشرة للجمعيات، تشير شهادات نوعية إلى ظاهرة موازية تتعلق بإعادة توزيع اهتمام المنظمات الدولية والموولين جغرافياً. فبحسب إحدى الشهادات، تميل بعض المنظمات الدولية إلى متابعة السياقات التي تشهد تحولات سياسية حادة أو نزاعات أو مراحل إعادة تأهيل، وهو ما قد يجعل فرص التمويل في السياق التونسي تتراجع نسبياً بفعل المناخ السياسي العام وتحول أولويات المانحين. هذا العنصر يضيف بُعداً لم تتطرق إليه الدراسة بشكل مباشر: فالمنافسة على التمويل المتبقي تزداد حدة، خصوصاً بالنسبة إلى الجمعيات الصغيرة والجهوية التي لا تتوفر غالباً على علاقات مباشرة مع المؤسسات الدولية.

الاستنتاج أن الاستجابة الناجحة يجب أن تكون واقعية ومتناسبة مع الإرهاق القائم. لا يمكن أن نطلب من جمعيات محدودة الموارد تنفيذ حملات واسعة دون توفير شروط الحد الأدنى من الحماية والاستمرارية.

# 14. العلاقة مع السلطات والفضاء العام

الرسم البياني 30: مؤشرات العلاقة مع السلطات والفضاء العام

## العلاقة مع السلطات والمجال العام

90.3%

العلاقة مع الجمعيات الناقدة  
متوترة/حذرة/صدامية

العدد: 903 من 1000 إجابة



88.4%

الخطاب الرسمي أصبح سلبيًا/  
متحفظًا/عدائيًا

العدد: 884 من 1000 إجابة



81.9%

صورة الجمعيات تضررت جزئيًا  
أو بشكل كبير

العدد: 819 من 1000 إجابة



38.9%

لا أعلم / لا ينطبق

العدد: 389 من 1000 إجابة



26.4%

أصبحت أكثر صعوبة

العدد: 264 من 1000 إجابة



18.9%

أصبحت أكثر حذرًا

العدد: 189 من 1000 إجابة



7.9%

لم تتغير كثيرًا

العدد: 79 من 1000 إجابة



6.2%

انقطعت أو تراجع بشكل واضح

العدد: 62 من 1000 إجابة



1.7%

أصبحت أسهل

العدد: 17 من 1000 إجابة



**ملاحظة منهجية: يجمع الجدول بين توزيع العلاقة بالشركاء الرسميين ومؤشرات المجال العام. (قاعدة الحساب: 1000 إجابة).**

تؤكد مؤشرات العلاقة مع السلطات والفضاء العام أن المسألة لا تتعلق فقط بقدرة الجمعيات على تنظيم نشاط أو الحصول على تمويل، بل أيضًا بطريقة تموضعها داخل المجال العام. فكلما أصبحت العلاقة محكومة بالريبة أو الحذر المتبادل، تقل إمكانية التعاون وتزداد كلفة المبادرة.

لا تقترح الدراسة قراءة صدامية لهذه العلاقة، بل تدعو إلى فهمها كجزء من أزمة ثقة. فالجمعيات تحتاج إلى وضوح في الإجراءات، وحق في الطعن، وقنوات تواصل مؤسسية، كما تحتاج السلطات إلى شفافية ومهنية من الجمعيات. غياب هذه القنوات يترك المجال للتأويل والحملات والتوتر.

الاستنتاج أن فتح قنوات حوار منتظمة لا يعني إلغاء الاختلاف أو النقد، بل يسمح بإدارة الخلاف داخل إطار مؤسسي واضح، ويقلل من تحويل سوء الفهم إلى أزمة ثقة دائمة.

# 15. إدارة الرقابة الذاتية والإنهاك التنظيمي

أظهرت الدراسة أن الرقابة الذاتية ليست مسألة فردية فقط، بل يمكن أن تتحول إلى ممارسة تنظيمية داخل الجمعية. لذلك لا يكفي أن نقول للجمعيات "تحدثوا أكثر" أو "كونوا أكثر جرأة". هذا النوع من الخطاب قد يكون غير واقعي، بل قد يزيد الضغط على فرق منهكة أصلاً.

المطلوب هو تطوير قدرة الجمعيات على التعبير المسؤول في بيئة حساسة. ويمكن أن يبدأ ذلك من داخل الجمعية نفسها، عبر وضع آلية جماعية لمراجعة البيانات والمواقف، وتوزيع مسؤولية قرار النشر، وتحديد درجات مختلفة من الخطاب حسب مستوى المخاطر: خطاب توضيحي، خطاب قانوني، خطاب مناصرة، وخطاب إعلامي موجه للرأي العام.

كما يمكن للجمعيات أن تعتمد لغة قائمة على الوقائع، لا على الاتهام العام. فالحديث عن أرقام، آثار، حالات، وإجراءات يكون غالباً أكثر حماية وأكثر إقناعاً من الخطاب الانفعالي. ولا يعني هذا التخلي عن الموقف، بل تقديمه بطريقة تقلل قابلية التأويل وتحافظ على وضوح الرسالة.

أما الإنهاك التنظيمي، فيجب التعامل معه كجزء من الاستدامة. فرق الجمعيات التي تعمل تحت ضغط متكرر تحتاج إلى توزيع أفضل للأدوار، حماية من تركيز المخاطر على شخص واحد، جلسات تفريغ وتقييم داخلي، وخطط استمرارية لا تعتمد على الطاقة الشخصية وحدها.

الاستنتاج أن كسر الرقابة الذاتية لا يتم بالقفز إلى مواجهة مباشرة، بل ببناء ثقة داخلية، وتطوير أدوات خطاب آمن، وحماية الفريق من العمل تحت خوف دائم.

## إضافة نوعية من الجلسة المركزة الجديدة: المسؤولية الشخصية داخل الجمعية

تكشف الشهادات النوعية أن المسؤولية داخل الجمعية لم تعد تعاش كمسؤولية مؤسسية فقط، بل كعبء شخصي مباشر، خاصة بالنسبة إلى رؤساء الجمعيات، أمناء المال، والكتاب العامين. فقد عبّر بعض المشاركون عن شعورهم بأن كل اجتهد إداري أو مالي، حتى حين يكون هدفه حلّ وضعية إنسانية أو استعجالية، قد يتحول لاحقاً إلى موضوع مساءلة أو تحقيق أو اتهام بسوء التصرف. ويظهر ذلك بوضوح في شهادات أمناء مال وجدوا أنفسهم مطالبين بتبرير قرارات اتخذت في سياقات ضغط، نقص تمويل، أو غياب مرافقة إدارية واضحة. بهذا المعنى، لا يقتصر الإنهاك التنظيمي على كثرة العمل أو قلة الموارد، بل يشمل الخوف من تحمل مسؤولية شخصية عن قرارات اتخذت أصلاً لضمان استمرار الجمعية وخدمة المستفيدين.

## شهادة محررة من الجلسات النوعية

«أحياناً تشعر أن المسؤولية لم تعد باسم الجمعية فقط. أمين المال أو الرئيس أو الكاتب العام يشعر أنه قد يُسأل شخصياً عن كل اجتهد، حتى لو كان الهدف إنقاذ نشاط أو مساعدة مستفيد عاجل.»

الدلالة التحليلية: تعطي الشهادة بعداً إنسانياً لفكرة الإنهاك التنظيمي، وتشرح لماذا يعزف بعض الأعضاء عن تحمل مواقع المسؤولية.

# المشكلات الميدانية والاستجابات العملية

المشكلة

خوف من التأويل



استجابة عملية ممكنة: ✓

اعتماد لغة مبنية على  
الوقائع والمراجع  
الواضحة

المشكلة

تردد في نشر المواقف



استجابة عملية ممكنة: ✓

مراجعة جماعية  
للبينات وتوزيع  
مسؤولية القرار



دائرة الاستجابة  
والتكيف

المشكلة

التردد أمام التشهير



استجابة عملية ممكنة: ✓

بروتوكول: توثيق،  
تقييم، رد هادئ، أو  
إحالة قانونية عند  
الضرورة

المشكلة

إنهاك الفريق



استجابة عملية ممكنة: ✓

تقسيم الأدوار  
وجلسات تقييم  
وضغط دورية



# 16. إطار قانوني ومنهجي

## مختصر

لا تتعامل هذه الدراسة مع الإطار القانوني باعتباره محورًا للفصل في المسؤوليات أو إصدار أحكام قانونية، بل باعتباره خلفية ضرورية لفهم بيئة العمل الجمعياتي. فالجمعيات تشتغل داخل منظومة قانونية وإدارية ومالية تحدد شروط التأسيس، التمويل، التصريح، الشفافية، والعلاقة مع الإدارة.

من المهم التمييز بين مسألتين: حق الدولة في تنظيم العمل الجمعياتي ومراقبة الامتثال القانوني، وحق الجمعيات في العمل بحرية وشفافية دون تحويل التنظيم إلى مصدر ضغط دائم. التوازن بين هذين البعدين هو ما يحدد جودة البيئة المدنية.

توصي الدراسة بأن يخضع أي تحليل قانوني تفصيلي لمراجعة مختصين قبل النشر النهائي، خاصة في المسائل المتعلقة بالتمويل، الإجراءات الإدارية، التشهير الرقمي، وحماية المعطيات. فهدف هذا القسم ليس تقديم رأي قانوني ملزم، بل التنبيه إلى أن المسألة القانونية يجب أن تُقرأ إلى جانب المؤشرات الاجتماعية والتنظيمية التي تكشفها الدراسة.

الاستنتاج أن تحسين بيئة العمل الجمعياتي لا يمر عبر الخطاب وحده، بل عبر وضوح الإجراءات، قابلية الطعن، حماية السمعة، شفافية التمويل، وتناسب الرقابة مع مقتضيات حرية التنظيم والعمل المدني.

# 17. توصيات الدراسة

حتى تكون التوصيات قابلة للاستعمال، تقسمها الدراسة حسب الجهات المعنية. فالحاجات لا تتوجه إلى طرف واحد، والاستجابة الفعالة تتطلب أدوارًا متكاملة بين الجمعيات والمانحين والإعلام والسلطات والشبكات المدنية.

الجهة المستهدفة

الجمعيات



★ التوصيات ذات الأولوية:

**تطوير بروتوكولات سلامة، إدارة المخاطر، مراجعة جماعية للبيانات، وتوثيق حالات التشهير أو الضغط دون تضخيم أو رد انفعالي.**

الجهة المستهدفة

المانحون والشركاء



★ التوصيات ذات الأولوية:

**اعتماد تمويل مرن، دعم قانوني، دعم نفسي وتنظيمي، وتمويل استثمارية لا الأنشطة فقط، خاصة للجمعيات الصغيرة والمحلية.**

الجهة المستهدفة

الإعلام



★ التوصيات ذات الأولوية:

**تجنب إعادة إنتاج خطاب التخوين، التثبيت من المعطيات، إعطاء صوت للجمعيات المتضررة، والتمييز بين النقد المشروع والتشهير.**

الجهة المستهدفة

السلطات العمومية



★ التوصيات ذات الأولوية:

**ضمان حرية التنظيم، شفافية الإجراءات، قابلية الطعن، وعدم الخلط بين الرقابة القانونية والتضييق السياسي أو الرمزي.**

الجهة المستهدفة

الشبكات المدنية



★ التوصيات ذات الأولوية:

**بناء آليات تضامن، رصد التشهير، تبادل الموارد القانونية والاتصالية، وتوفير مساحات دعم وتعلم بين الجمعيات.**

## ضمان حرية العمل الجمعياتي باعتبارها شرطاً للحياة العامة

توصي الدراسة بإعادة التأكيد على أن حرية تكوين الجمعيات والعمل المدني ليست امتيازاً قطاعياً، بل جزء أساسي من المشاركة المواطنة والتنمية المحلية والمساءلة. حماية هذا الدور يجب أن تُعامل كمسألة مصلحة عامة، لا كمكلف خاص بالجمعيات وحدها.

## فتح قنوات حوار منتظمة بين السلطات والجمعيات

غياب الحوار يترك المجال للتأويل ويزيد من مناخ الحذر. لذلك، توصي الدراسة بإرساء قنوات تواصل مؤسسية واضحة في الملفات التي تثير توتراً أو سوء فهم، مثل التمويل والشفافية والأنشطة ذات الطابع الحقوقي أو الرقابي.

## حماية الجمعيات من التشهير والتخوين

النقد المشروع لعمل الجمعيات حق مكفول، لكن تحويل الخلاف إلى اتهامات تمس الوطنية أو النزاهة أو الولاء يضعف ثقة المجتمع في العمل المدني. لذلك، ينبغي تمكين الجمعيات من آليات قانونية وتواصلية لحماية نفسها دون اللجوء إلى خطاب تصعيدي.

## اعتماد تمويل مرن ومتناسب مع حالة الإرهاك الحالية

لا يجب أن تبدأ الاستجابة بمشاريع ثقيلة وتقارير معقدة. المطلوب هو تمويل مرن يسمح بالحفاظ على الاستمرارية: مصاريف تشغيلية، حماية قانونية، سلامة رقمية، دعم نفسي وتنظيمي، وتواصل آمن مع المستفيدين.

## معالجة الرقابة الذاتية دون دفع الجمعيات إلى المخاطرة

توصي الدراسة بتطوير برامج تساعد الجمعيات على التعبير المسؤول في بيئة حساسة، عبر صياغة رسائل قائمة على الوقائع، مراجعة البيانات جماعياً، وتوزيع مسؤولية قرار النشر داخل الجمعية.

## إعطاء أولوية للجمعيات الصغيرة والمحلية

هذه الجمعيات غالباً الأقل قدرة على تحمل الضغط الإداري والمالي والإعلامي. وهي تحتاج إلى دعم مباشر وبسيط: استشارة قانونية، مساعدة تنظيمية، أدوات تواصل، دعم إداري، ومنح صغيرة للاستمرارية.

## تطوير آلية رصد مهنية للتشهير الرقمي

توصي الدراسة بآلية تقوم على التوثيق والتحقق والتصنيف، لا على الرد الانفعالي. ولا ينبغي نشر قوائم صفحات أو حسابات في النسخة العامة إلا بعد تقييم قانوني دقيق، حتى لا يتحول الرصد إلى تشهير مضاد.

## توصية استراتيجية: حماية الفضاء الطلابي كجزء من حماية الفضاء المدني

توصي الدراسة بإدراج الفضاء الطلابي ضمن أي استراتيجية وطنية أو مدنية لحماية الفضاء العام. ويشمل ذلك دعم الحق في التنظيم داخل الجامعة، حماية الطلبة المشاركين في التحركات من التشهير والهرسلة الرقمية، ضمان النفاذ إلى المعلومة داخل المؤسسات الجامعية، وتوفير آليات مرافقة قانونية ونفسية للفاعلين الشباب الذين يتعرضون للضغط بسبب نشاطهم المدني أو النقابي. فحماية الجمعيات لا تنفصل عن حماية الفضاءات التي تنتج الوعي والمبادرة والقيادات المدنية الجديدة.

## 18. خاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن المجتمع المدني في تونس لم يختف، لكنه يعمل اليوم داخل بيئة أعلى كلفة وأكثر تعقيداً. فالجمعيات لا تزال حاضرة، لكنها تتحرك في مساحة تتطلب قدراً أكبر من الحذر، وتفرض عليها مراجعة دائمة للخطاب والأنشطة والعلاقات والموارد.

لا تكمن خطورة الوضع في توقف الجمعيات فقط، بل في احتمال أن تستمر وهي أقل قدرة على التعبير، وأقل جرأة في المساءلة، وأكثر انشغالاً بحماية نفسها من إنتاج الأثر. وهذا ما يجعل سؤال جودة العمل المدني لا يقل أهمية عن سؤال وجوده.

تدعو الدراسة، بناءً على ذلك، إلى قراءة هادئة وجدية للتحويلات الجارية. فحماية الجمعيات ليست مسألة دفاع عن قطاع بعينه، بل دفاع عن إحدى قنوات المشاركة والثقة والتنمية المحلية. وكلما ضعفت هذه القنوات، خسر المواطنون والمجتمعات المحلية جزءاً من قدرتهم على التعبير والتنظيم والمساءلة.

# من سؤال البقاء إلى سؤال القدرة

لم يعد السؤال المركزي هو: هل ما زالت الجمعيات موجودة؟ بل: هل ما زالت قادرة على أداء وظيفتها المدنية؟ فوجود الجمعيات في حد ذاته لا يكفي إذا كانت تعمل بخطاب مخفف، وظهور محدود، وتمويل هش، وعلاقة متوترة مع محيطها. لذلك تكشف هذه الدراسة أن التحدي الحقيقي لا يتمثل فقط في حماية الوجود القانوني للجمعيات، بل في حماية قدرتها الفعلية على المبادرة، التعبير، المساءلة، وخدمة المجتمع.

لذلك، فإن الاستجابة المطلوبة يجب أن تكون بنائية ومتدرجة: وضوح قانوني، حوار مؤسسي، حماية من التشهير، تمويل مرن، دعم نفسي وتنظيمي، وقدرة أفضل على التواصل في بيئة حساسة. بهذه الشروط فقط يمكن تحويل الاستمرار المقيد إلى قدرة أوسع على العمل بثقة ومسؤولية وأثر.

## شهادة ختامية من الجلسات النوعية

**«إذا كانت قيادات المجتمع المدني والنقابي والسياسي ستخاف، فكيف سنطلب من الطلبة والشباب أن يشاركوا؟ الحذر مطلوب، لكن الخوف إذا أصبح هو الذي يحدد ما نقوله وما لا نقوله، فإن المجال العام يكون قد خسر معناه.»**

الدلالة التحليلية: تلخص هذه الشهادة جوهر التحول بعد 25 جويلية: لم تعد المسألة فقط في وجود قوانين أو إجراءات، بل في قدرة الخوف على إعادة تشكيل السلوك المدني، وتحديد من يتكلم، ومن يصمت، ومن ينسحب.







